



البنك المركزي العراقي  
دائرة الإحصاء والابحاث  
قسم النمذجة الاقتصادية والتنبؤ

# تقرير آفاق الاقتصاد العراقي (الفصل الأول/2021)

## قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
	المقدمة
5 - 1	أولاً: القطاع الحقيقي
1	النتاج المحلي الإجمالي المحتمل
1	النتاج المحلي الإجمالي الحقيقي
4	النتاج المحلي الإجمالي الاسمي
10 - 6	ثانياً: قطاع الأسعار
6	المؤشر العام لأسعار المستهلك
9	التضخم الأساس
9	المخفض الضمني للنتاج المحلي الاجمالي
16 - 11	ثالثاً: القطاع النقدي
11	عرض النقد
14	أدوات السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي
19 - 17	رابعاً: قطاع المالية العامة
17	الإيرادات والنفقات الفعلية
19	الدين العام الداخلي
22 - 20	خامساً: القطاع الخارجي
20	هيكل الصادرات والاستيرادات
21	الانفتاح التجاري
22	احتياطيات النقد الاجنبي

## قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	التسلسل
1	فجوة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	1
1	تنبؤات معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	2
2	المساهمة المطلقة لمكونات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	3
3	مساهمة مكونات الناتج المحلي الإجمالي بمعدلات النمو السنوي	4
5	تنبؤات معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	5
5	مساهمة مكونات الناتج المحلي الإجمالي بمعدلات النمو السنوي	6
5	المساهمة المطلقة لمكونات الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	7
6	معدل التضخم السنوي والتضخم المعدل سنويا	8
7	تنبؤات التضخم العام	9
7	المساهمة النسبية لمكونات الرقم القياسي لأسعار المستهلك	10
8	معدل التضخم السنوي والمساهمة المطلقة لمكوناته	11
8	التضخم السنوي للسلع القابلة/ غير القابلة للمتاجرة	12
9	تنبؤات التضخم الأساس	13
9	معدل النمو السنوي للمخفض الضمني، والنفط الخام	14
11	تنبؤات مكونات العملة المصدرة	15
12	تنبؤات مكونات القاعدة النقدية	16
13	تنبؤات معدلات نمو عرض النقد الضيق	17
13	عرض النقد الواسع والمساهمة المطلقة لمكوناته	18
14	تنبؤات معدلات نمو عرض النقد الواسع	19
15	مبيعات ومشتريات البنك المركزي من العملة الأجنبية والاحتياطيات	20
15	تنبؤات متطلبات الاحتياطي القانوني	21
17	مكونات النفقات الفعلية ومساهمتها المطلقة	22
18	المساهمة النسبية لمكونات النفقات الفعلية	23
18	نسبة الإيرادات، النفقات والفائض/ العجز من الناتج المحلي الاجمالي	24
19	الدين العام الداخلي والمساهمة المطلقة لمكوناته	25
20	اجمالي الصادرات وأسعار النفط	26
20	الاستيرادات والمساهمة المطلقة لمكوناته	27
21	المساهمة المطلقة لمكونات الاستيرادات	28
21	مساهمة الاستيرادات الحكومية واستيرادات القطاع الخاص	29
22	مؤشر الانفتاح التجاري	30
22	التنبؤ بمكونات الاحتياطي الأجنبي للبنك المركزي العراقي	31

## المقدمة:

الأول/ 2021 تراجعاً نسبته (-4.2%) عن ذات الفصل من عام 2020، إلا أن الناتج المحلي غير النفطي قد سجل ولذات الفترة نمواً قدره (16%).

على ضوء صدمة العجز المزدوج التي شهدتها الاقتصاد العراقي في ظل جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط العالمية وما أعقبها من قيام البنك المركزي بتخفيض قيمة عملته لتوفير السيولة وتفاذي استنزاف احتياطياته الأجنبية، فقد سجل التضخم الأساس للفصل الأول/ 2021 ارتفاعاً ملحوظاً بلغت نسبته (4.9%) عن ذات الفصل من عام 2020، من ناحية أخرى سجل معدل التضخم العام ولذات الفترة ارتفاعاً بلغت نسبته (3.9%)، وذلك أثر قرار التخفيض الذي انعكس بصورة سلبية على المستوى العام للأسعار نتيجة لارتفاع أسعار السلع المستوردة، وتجدر الإشارة إلى أن أوزان سلة المستهلك لم تعد تعكس أبواب الإنفاق الحقيقي بصورة دقيقة، إذ أدت هذه الجائحة وهبوط أسعار النفط العالمية وعمليات الإغلاق والقيود على التنقل وقواعد التباعد الاجتماعي والتي عملت على تغيير أنماط الإنفاق الاستهلاكي بشكل كبير في العديد من البلدان وجعلت قواعد وسلوكيات التباعد الاجتماعي المستهلكين ينفقون أكثر نسبياً على الطعام والفئات الأخرى مع ارتفاع التضخم، وأقل نسبياً على النقل والفئات الأخرى التي تعاني من انكماش كبير حيث أدت القيود المفروضة على السفر الجوي وإغلاق الحدود البرية إلى اضطرابات هائلة في قطاع السياحة.

سجلت العملة المصدرة في الفصل الأول/ 2021 ارتفاعاً بلغت نسبته (38.6%) مقارنة بالفصل المماثل من عام 2020، كما سجل كل من عرض النقد الضيق والواسع ولذات الفترة ارتفاعاً بلغت نسبته (18%) و (18.9%) على التوالي.

عمل البنك المركزي العراقي وبعد عام 2004 عبر قانونه ذي الرقم 56 لسنة 2004 الذي يوفر استقلالاً قانونياً تاماً على استحداث إطار عمل نقدي يهدف إلى تعزيز بيئة نقدية مستقبلية عبر وضعه أهداف رئيسية تتضمن تحقيق الاستقرار في الأسعار المحلية والعمل على الحفاظ على نظام مالي ثابت يقوم على أساس التنافس في السوق، ليهيئ من خلالها أسس تعزيز التنمية المستدامة وإتاحة فرص العمل وتحقيق الرخاء في العراق.

وقد قامت دائرة الإحصاء والأبحاث/ قسم النمذجة الاقتصادية والتنبؤ بإصدار " تقرير آفاق الاقتصاد العراقي " لرسم صورة تاريخية لمؤشرات الاقتصاد العراقي مع وضع تنبؤات فصلية لتلك المؤشرات ولغاية الفصل الأول/ 2022 لتسهيل عمل صناع السياسة النقدية في البنك المركزي العراقي.

إن اختلاف طبيعة أزمة كوفيد-19 عن سابقتها من الأزمات ولدت في عام 2020 صدمة في جانبي العرض والطلب في آن واحد، إذ تسبب الانخفاض في أسعار النفط العالمية بصدمة مزدوجة في العراق فرضت على عاتق الحكومة دور محوري في احتواء الجائحة والتصدي لعواقبها الاقتصادية من خلال ضرورة حشد الموارد وتوزيعها لتقديم حزم الإغاثة الاقتصادية والتحضير لجهود التعافي من خلال تحويل السياسات الاقتصادية من إدارة الأزمة إلى التعافي، وتعزز هذا الاجراء بقيام البنك المركزي العراق بتخفيض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار بنسبة (22.7%) لتوفير السيولة مترافقاً ومنذ بداية عام 2021 بتحسين نسبي في أسعار النفط العالمية والذي من شأنه ان يمنح فرصاً لإجراء إصلاحات تدعم زيادة قدرة المؤسسات على مجابهة الأزمات وتحقيق النمو الشامل في كافة القطاعات غير النفطية، إذ انه على الرغم من تحقيق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفصل

العالمية، كما سجلت الاستيرادات لذات الفصل من عام 2021 انخفاضاً ملحوظاً نسبته (64.4%) عن ذات الفصل من عام 2020 نتيجة حالة عدم اليقين بشأن استمرارية قرار تخفيض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار التي عمت قطاع الأعمال بدءً من تأريخ صدور القرار في 2020/12/20 ولغاية بداية شهر نيسان من عام 2021 الذي تم فيه إقرار الموازنة العامة لعام 2021 والذي انعكست آثاره في انخفاض استيرادات القطاع الخاص من السلع الرأسمالية.

اتخذ البنك المركزي العراقي مجموعة من الإجراءات لتنشيط القطاعات الاقتصادية وفي ضوء النجاحات التي حققتها مبادرة البنك المركزي العراقي للمشروعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة في دعم المشاريع ولتلبية الطلبات على القروض الشخصية الميسرة، ودعمًا للعاملين في مؤسسات الدولة والقطاع العام والمؤسسات الأمنية فقد تقرر شمول هذه الشريحة الموظنة رواتبهم لدى المصارف بهذه المبادرة من خلال منحهم قروضاً شخصية ميسرة من مبادرة البنك المركزي العراقي الـ (5) ترليون دينار.

وبهدف التخفيف من آثار أزمة السكن التي يمر بها البلد، قرر البنك المركزي العراقي استمرار مبادرته في دعم سيولة قطاع الاسكان (صندوق الإسكان والمصرف العقاري) لإقراض المواطنين والموظفين الراغبين بشراء وحدات سكنية في عموم العراق.

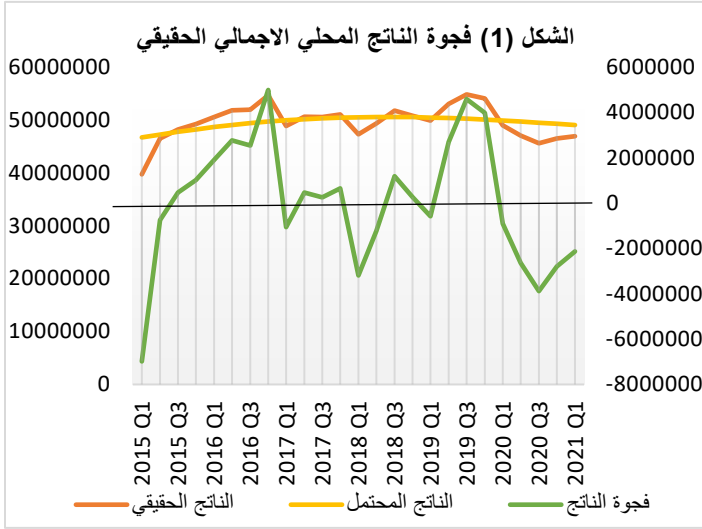
سجلت الموازنة العامة للدولة للفصل الأول/2021 ارتفاعاً ضئيلاً في النفقات الحكومية الفعلية بنسبة (0.4%) عن ذات الفصل من عام 2020 بسبب الزيادة الحاصلة في المنح والإعانات وخدمات الدين والموازنة الاستثمارية، كما سجلت الإيرادات الحكومية الفعلية ولذات الفصل انخفاضاً بلغت نسبته (4.7%)، ومن الجدير بالذكر ان قرار تخفيض العملة ساهم في خفض عجز الموازنة للفصل الاول ، فقد انخفض العجز من (3224) مليار دينار عند سعر صرف 1182 الى (131.7) مليار دينار عند سعر 1450 ، بالتالي فان قرار تخفيض العملة جاء كخطوة استباقية حرصاً من البنك المركزي على تفادي استنزاف احتياطاته الأجنبية ولمساعدة الحكومة على تأمين رواتب الموظفين العاملين في القطاع العام.

كما وسجل ميزان المدفوعات للفصل الأول/2021 انخفاضاً في حجم صادراته بلغت نسبته (16.2%) عن ذات الفصل من عام 2020 بسبب الانخفاض في أسعار النفط

## أولاً: القطاع الحقيقي

### - الناتج المحلي الإجمالي المحتمل Potential GDP

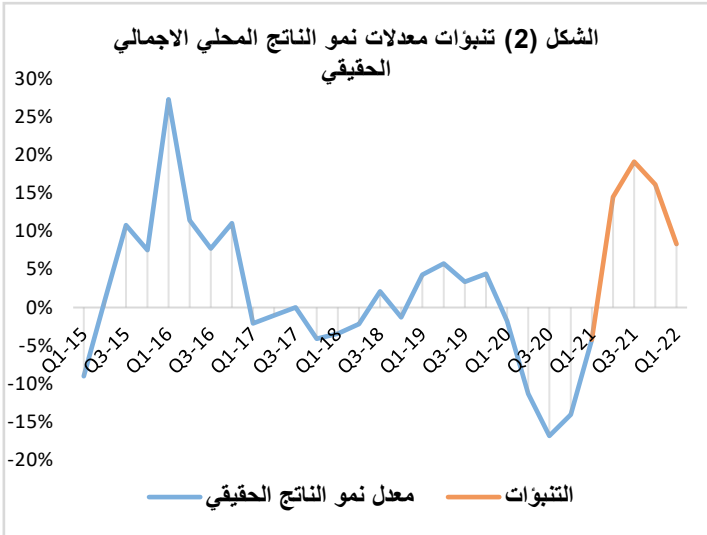
يعبر الناتج المحلي المحتمل عن تقدير قيمة الناتج الذي كان يمكن للاقتصاد أن ينتجه إذا ما تم توظيف العمالة ورأس المال بأقصى معدلات مستدامة وبما يتوافق مع نمو مطرد في الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات مستقرة للتضخم، كما يشير مصطلح فجوة الناتج إلى الفرق بين الناتج الفعلي للاقتصاد والحد الأقصى للناتج المحتمل للاقتصاد معبراً عنه كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، وتشير فجوة الناتج السلبية إلى أن الناتج الاقتصادي أقل من القدرة الكاملة للاقتصاد، فيما يشير الناتج الإيجابي إلى أن الاقتصاد يتفوق على التوقعات لأن إنتاجه الفعلي أعلى من قدرة الإنتاج القصوى المعترف بها للاقتصاد.

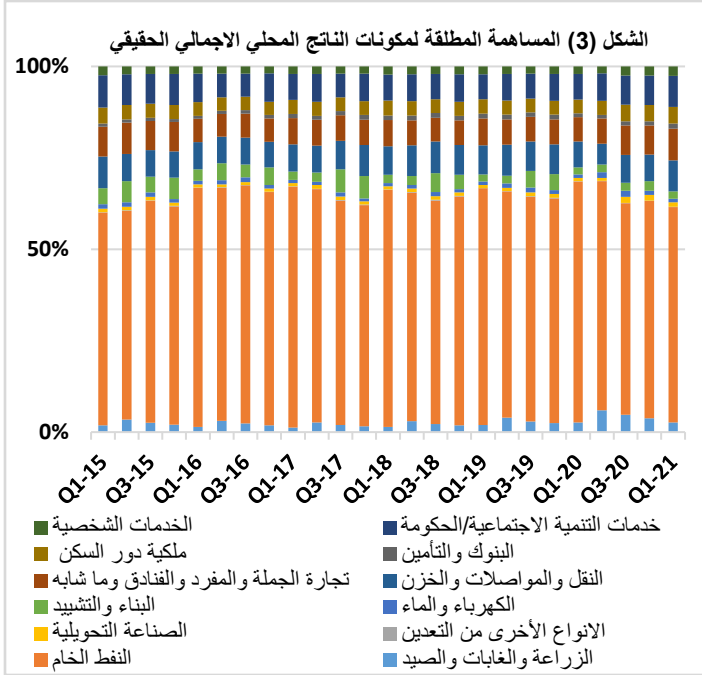


ويلاحظ من الشكل (1)، بأن فجوة الناتج استمرت بتسجيل معدلات سلبية منذ بداية عام 2020 نتيجة هبوط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بسبب أزمة كوفيد-19 وما تبعها من إجراءات حكومية لمواجهة الجائحة مما أدى إلى تقييد النشاط الاقتصادي المحلي، فضلاً عن الانخفاض في الطلب العالمي على النفط والذي أثر سلباً على أسعار وكميات النفط المنتجة.

### - الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي Real GDP

يعد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المؤشر الأكثر دقة للتعبير عن الأداء الاقتصادي المحلي على المدى الطويل، إذ لا يأخذ في اعتباره الأسعار الناتجة عن ارتفاع مستويات التضخم وبالتالي فهو الناتج المعدل لتأثيرات التضخم، ويلاحظ من الشكل (2) بأن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بدأ ومنذ الفصل الأول من عام 2020 بتسجيل معدلات نمو سلبية ليبلغ هذا الانخفاض ذروته في الفصل الثالث من عام 2020 بسبب انخفاض المعدل اليومي لتصدير النفط ليصل إلى (3.1) مليون برميل/يومياً بعد أن بلغ هذا المعدل (4) مليون برميل/يومياً للفصل الثالث/2019، ويعزى هذا الانخفاض إلى توصل الدول المنتجة للنفط داخل أوبك وخارجها إلى اتفاقات غير مسبوقة بتخفيض الإنتاج.



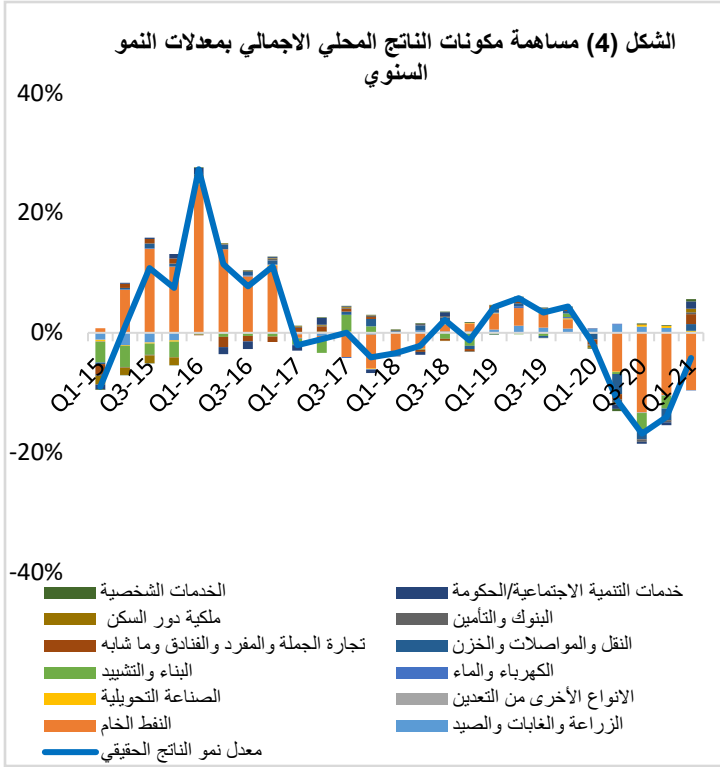


وقد كان لإجراءات الاحتواء الضرورية التي تم تنفيذها لإبطاء معدل انتشار جائحة كورونا واقتنائها بانخفاض الطلب الكلي آثارها العميقة على النشاط الاقتصادي للعراق، إذ انخفض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للعراق وللصناعات الأولى من عام 2021 بنسبة (-4.2%) عن الفصل المماثل من العام السابق - شكل (4) - نتيجة تراجع نمو الأنشطة السلعية وعلى رأسها نشاط التعدين والمقالع الذي يضم كل من نشاط النفط الخام والانواع الأخرى من التعدين حيث سجلا انخفاضا بلغت نسبته (-14.4%) و (-34.3%) على التوالي، ويعزى التراجع الحاصل في النشاط النفطي إلى القيام بتخفيض الكميات المنتجة من النفط الخام بنسبة (14.3%) وذلك ضمن جدول التخفيض الذي فرضته منظمة أوبك والدول المنتجة والمصدرة للنفط من خارج المنظمة لتصحيح مسار السوق النفطية وتحقيق التوازن بين العرض والطلب العالمي على النفط الخام في ظل جائحة كورونا.

سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفصل الأول/2021 انخفاضا بلغت نسبته (-4.2%) ليصل إلى (46925) مليار دينار مقابل (48978) مليار دينار لذات الفصل من عام 2020، ويعزى ذلك إلى انخفاض الكميات المنتجة والمعدلات اليومية للتصدير من (409) و (3.8) مليون برميل على التوالي للفصل الأول/2020 إلى (350) و (3.3) مليون برميل على التوالي لذات الفصل من عام 2021، وذلك بعد حدوث انتكاسة في الطلب على النفط الخام والأسعار بعد بدء تفشي سريع لموجة ثانية من فيروس كورونا، وعودة العديد من دول العالم إلى فرض قيود على الحركة مما دفع تحالف "أوبك+" إلى العدول عن متابعة تخفيف التخفيضات التي تم الاتفاق عليها في النصف الأول من عام 2020.

تشير التنبؤات إلى أن النشاط الاقتصادي سيستمر بتسجيل معدلات نمو إيجابية، حيث سيسجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في نهاية عام 2021 ما نسبته (16.1%) ليصل إلى (53961.8) مليار دينار، كما سيسجل في الفصل الأول من عام 2022 نمواً نسبته (8.3%) عن ذات الفصل من عام 2021 ليصل إلى (50835.6) مليار دينار.

ومن ملاحظة الشكل (3) الذي يتضمن هيكل الأنشطة الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فقد برز نشاط النفط الخام كمهيمن أساساً وينسبه (59.2%) مما يعني استمرار الاختلالات البنوية للأنشطة الأخرى المكونة للاقتصاد العراقي نتيجة للأعباء الريعية التي تولدها هيمنة الطاقة الأحادية، إذ شكل نشاط تجارة الجملة والمفرد ما نسبته (8.7%) وشكلت كل من أنشطة النقل والاتصالات والخزن وخدمات التنمية الاجتماعية للحكومة العامة ما نسبته (8.5%) من إجمالي الناتج الحقيقي، فيما شكل القطاع الزراعي وقطاع الصناعة التحويلية ما نسبته (2.7%) و (1.2%) على التوالي من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مما يؤشر أن الأنشطة السلعية (عدا النفط) لم تأخذ دورها الرئيس كأقطاب تنموية في نمو الناتج بالموازنة مع الأنشطة التوزيعية والخدمية وبما يجد من انكشاف الاقتصاد العراقي على العالم الخارجي.



كما واصلت معدلات الأنشطة غير النفطية تحسنها للفصل الأول 2021/ بنمو بلغت نسبته (2.5%) عن ذات الفصل من العام السابق، وان لم تعد الى مستويات الأداء السابقة ما قبل جائحة كوفيد-19 مع توقعات بنمو اقتصاد العراق بمعدل (16.1%) هذا العام، وتعزى تلك التوقعات المتفائلة الى قرار البنك المركزي العراقي في نهاية عام 2020 بتخفيض قيمة عملته تجاه الدولار والذي سيجعل السلع المستوردة أعلى سعراً، ويمنح السلع العراقية المصنوعة محلياً قدرة على المنافسة مما يساعد على تنمية القطاعات الاقتصادية المحلية، إذ لا تحتاج البنية التحتية الى أكثر من بيئة تنافسية لإعادة إحياء مئات المشاريع المتوقفة أو التي لا تعمل بكل طاقتها الإنتاجية نتيجة سيطرة المنتج المستورد على السوق المحلي والتي ستساهم في تحسين الناتج المحلي في كافة القطاعات الاقتصادية.

وانخفض أداء نشاط الزراعة والصيد لذات الفصل بنسبة (-3.3%) نتيجة صعوبات تمثلت في شحة مياه الأمطار وانخفاض التدفقات المائية من دول الجوار واعتماد المزارعين على المياه الجوفية لإرواء مساحات محدودة من الأراضي، مما تسبب بتراجع الإنتاج المحلي، كما سجل قطاع الكهرباء والماء تراجعاً نسبته (-4.9%) من الناتج المحلي الإجمالي ويعزى ذلك الى تراجع انتاج الطاقة الكهربائية للفصل الأول/2021 بنسبة (-18.4%) عن ذات الفصل من العام السابق.

أما عن الأنشطة التي سجلت في الفصل الأول من عام 2021 معدلات نمو ايجابية فقد سجل نشاط الصناعة التحويلية معدل نمو ايجابي بلغت نسبته (36%) عن الفصل المماثل من العام السابق وذلك لدعم مبادرة البنك المركزي في تنشيط القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع الصناعي، حيث قام المصرف الصناعي بمنح (8) قروض وتوفير المواقع لـ (7) مشاريع صناعية بأجور رمزية وإعادة تأهيل وتشغيل وافتتاح (11) مشروعا صناعيا من اصل (17) معملا ضمن الخطة قصيرة الامد شملت خطوط ومعامل لإنتاج الكرات الفولاذية وغاز الأوكسجين والأنابيب ومنظومات الري بالرش المحوري والاسمنت والمنتجات الإسفلتية، كما جاء نشاط البنوك والتأمين بالمرتبة الثانية في تسجيل معدلات نمو ايجابية بلغت نسبتها (30%) إذ نمت الودائع الثابتة وودائع التوفير للفصل الأول 2021/ عن ذات الفصل من العام السابق بنسبة (12.8%) و (5.6%) على التوالي كما سجل الائتمان الممنوح لذات الفترة نمواً بلغت نسبته (16.9%)، وسجلت كل من أنشطة تجارة الجملة والمفرد وخدمات التنمية الاجتماعية الحكومية والشخصية وملكية دور السكن والنقل والاتصالات والبناء والتشييد معدلات نمو موجبة بلغت نسبها (24.9%) و(17.5%) و(16%) و(15.2%) و(3.7%) على التوالي.

## الإطار 1: مبادرة البنك المركزي لتنشيط الاقتصاد العراقي

اتخذ البنك المركزي العراقي مجموعة من الإجراءات لتنشيط القطاعات الاقتصادية وفي ضوء النجاحات التي حققتها مبادرة البنك المركزي العراقي للمشروعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة في دعم المشاريع ولتلبية الطلبات على القروض الشخصية الميسرة، ودعماً للعاملين في مؤسسات الدولة والقطاع العام والمؤسسات الأمنية فقد تقرر شمول هذه الشريحة الموطنة رواتبهم لدى المصارف بهذه المبادرة من خلال منحهم قروضاً ميسرة من مبادرة البنك المركزي العراقي الـ (5) ترليون دينار.

وبهدف التخفيف من آثار أزمة السكن التي يمر بها البلد، قرر البنك المركزي العراقي استمرار مبادرته في دعم سيولة قطاع الإسكان (صندوق الإسكان والمصرف العقاري) لإقراض المواطنين والموظفين الراغبين بشراء وحدات سكنية في عموم العراق، وتكون القروض على نوعين:

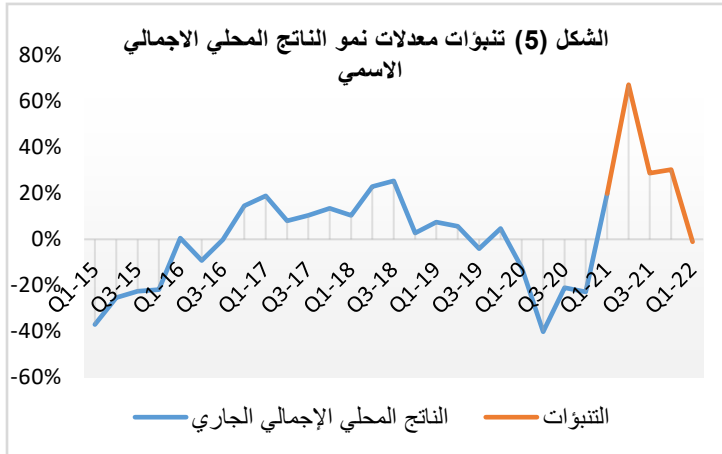
الأولى : قروض صندوق الإسكان التي تكون بمبلغ قدره (75) مليون دينار لبناء وحدات سكنية بمساحة لا تقل عن (100) متر مربع أو إضافة بناء في بغداد ومراكز المحافظات، وقروض بمبلغ قدره (60) مليون دينار في اقصية العاصمة بغداد و (50) مليون دينار خارج مراكز باقي المحافظات، وقروض بمبلغ قدره (75) مليون دينار لشراء وحدات سكنية في المجمعات السكنية الاستثمارية التي سبق وأن حصلت الموافقة على تمويلها من الصندوق، وسيكون القرض دون فوائد سوى عمولة إدارية لمرة واحدة نسبتها (5%) من قيمة القرض وبمدة سداد لا تتجاوز (20) سنة، لتسهيل قيمة القسط الشهري.

الثانية: قروض المصرف العقاري بمبلغ قدره (100) مليون دينار لشراء وحدات سكنية خارج المجمعات السكنية الاستثمارية بمساحة لا تقل عن (100) متر مربع، وستكون هذه القروض بفائدة سنوية متناقصة نسبتها (2%) من قيمة القرض وبمدة سداد لا تتجاوز (20) سنة، وقروض بمبلغ (125) مليون دينار لشراء وحدات سكنية في المجمعات السكنية الاستثمارية، وستكون تلك القروض دون فوائد، على أن تستقطع عمولة إدارية لمرة واحدة نسبتها (5%) من قيمة القرض وبمدة سداد لا تتجاوز (20) سنة.

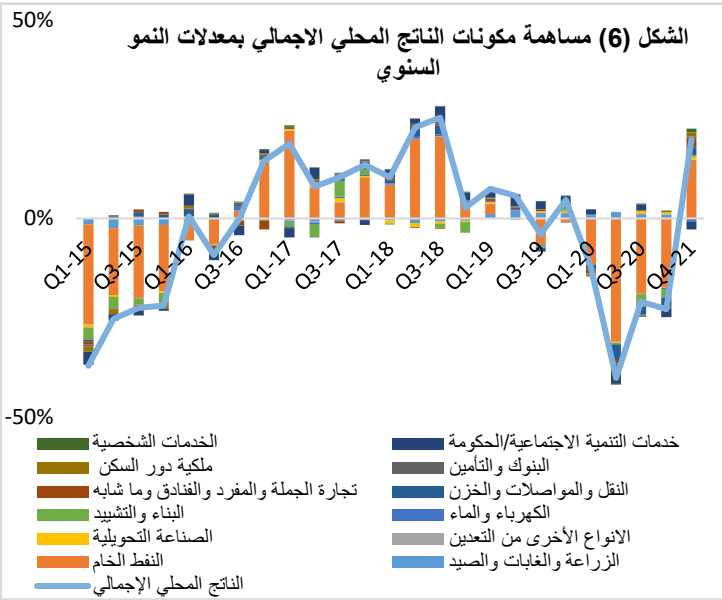
## - الناتج المحلي الإجمالي الإسمي Nominal GDP

(59.1) دولار امريكي، فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لهذا الفصل نمواً بلغ (19.9%) عن ذات الفصل من عام 2020 ليبلغ (63700.5) مليار دينار مقابل (53129) مليار دينار للفصل المماثل من عام 2020، مع تنبؤات بتحسين أكبر للناتج لبقية عام 2021 بالاعتماد على توقعات بنك جولدمان ساكس لأسعار النفط ببلوغ سعر البرميل إلى (75) دولار للبرميل الواحد في الفصل الثالث/2021، فضلاً عن تخفيف التخفيضات المفروضة على الكميات المنتجة بسبب تنامي الآمال بشأن استمرار نمو الطلب العالمي على النفط والذي يرجح وصوله إلى 100 مليون برميل يومياً بنهاية العام.

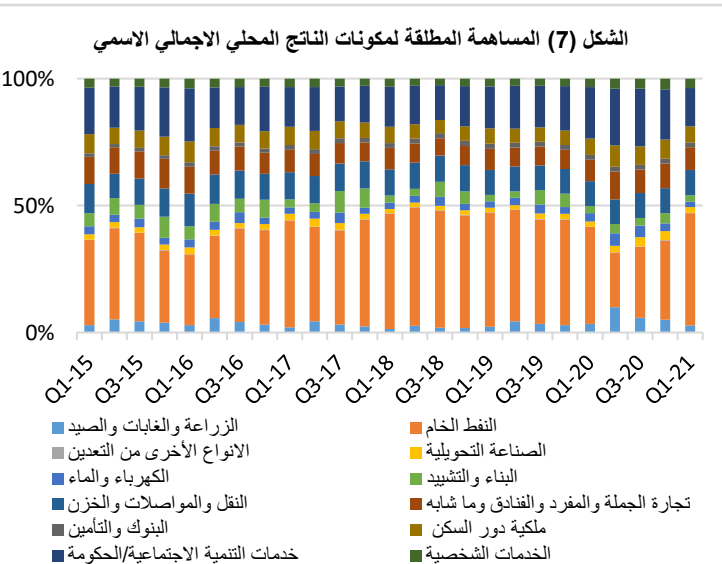
واجه الاقتصاد العراقي خلال عام 2020 تحديات عديدة في ظل تزامن انخفاض أسعار النفط العالمية مع الضغوط الناتجة عن التداعيات السلبية لأزمة جائحة كوفيد-19 وما رافقها من تضخم في المديونية الحكومية للعراق باعتباره دولة ريعية تعتمد على النفط كمصدر للدخل وكان وقع هذه الأزمات مضاعفاً ، فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 2020 بنسبة (28.5%) عن عام 2019، نتيجة انخفاض معدل سعر برميل النفط الى (38.4) دولار امريكي بعد ان بلغ في عام 2019 (61.1) دولار امريكي، ومع دخول العراق الفصل الأول من عام 2021 وفق الظروف المحيطة بأسواق النفط وما تخللها من تحسن بأسعار النفط إذ بلغ فيه معدل سعر برميل النفط



ويلاحظ من الشكل (5) بأن الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في العراق يُتوقع ان يسجل تحسناً كبيراً للفصل الرابع من عام 2021 وزيادة نسبتها (30.4%) عن ذات الفصل من عام 2020 ليصل الى (67543.9) مليار دينار، ثم يعود - بعد توقع استقرار الطلب النفطي العالمي - لينخفض في الفصل الأول من عام 2022 ليبلغ (63027.2) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي يبلغ (8.3%).



كما يلاحظ من الشكل (6) بأن نشاط النقل والمواصلات والبنوك والتأمين شهد ارتفاعاً بلغت نسبته (21.2%) عن الفصل المماثل من العام السابق، وسجل نشاط تجارة الجملة والمفرد ارتفاعاً بلغت نسبته (26.5%) مقارنة بالفصل الأول/2020، كما سجلت كل من أنشطة ملكية دور السكن وخدمات التنمية الشخصية والبناء والتشييد والصناعة التحويلية والبنوك والتأمين نمواً بلغ (15.7%) و (29.3%) و (13.3%) و (37.1%) و (21.2%) على التوالي مقارنة بالفصل الأول/2020، فيما شهدت أنشطة خدمات التنمية الاجتماعية الحكومية و الزراعة والكهرباء والماء والأنواع الأخرى من التعدين تراجعاً في معدلات نموها بلغ (-9.6%)، (-2.8%)، (-21.6%)، (-30.3%) على التوالي مقارنة بالفصل الأول/2020.



يلاحظ من الشكل (7) وحسب هيكل الأهمية النسبية للأنشطة الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي النسبي إن مصدر تغير أسعار السلع الأساسية التي تدعمها التغيرات غير المتوقعة في النشاط العالمي (الطلب) لها تأثير كبير على هيكل الأسعار المحلية للدول الرابعية المصدرة وكذلك على أرصدها المالية الخارجية، إذ سجل نشاط النفط الخام للفصل الأول/2021 نسبة مساهمة بلغت (44.2%) من إجمالي الناتج المحلي الجاري، وهي نسبة مساهمة مرتفعة نسبياً إذا ما قورنت بالفصل الأول/2020 الذي بلغت فيه نسبة مساهمة هذا النشاط (38.2%) وذلك بسبب التحسن في أسعار النفط العالمية على الرغم من انخفاض نسبة الإنتاج نتيجة سياسات التخفيض للدول المصدرة للنفط، في حين شهدت بقية الأنشطة الاقتصادية للفصل الأول/2021 انخفاضاً في نسب مساهمتها مقارنة بذات الفصل من العام السابق حيث انخفضت مساهمة كل من أنشطة الزراعة والكهرباء والماء والبناء والتشييد و ملكية دور السكن وخدمات التنمية الاجتماعية الحكومية.

## ثانياً: قطاع الأسعار

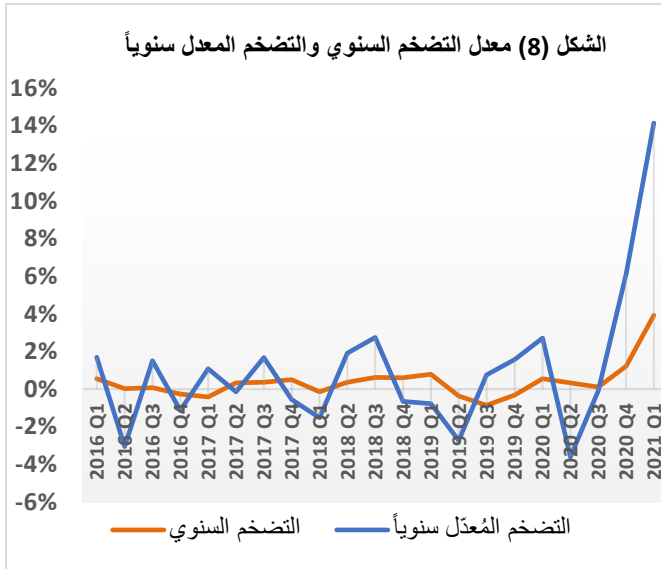
### - المؤشر العام لأسعار المستهلك

يعد الرقم القياسي لأسعار المستهلك أحد المؤشرات الاقتصادية الأكثر أهمية بالنسبة للبنوك المركزية لرصد السياسات النقدية الخاصة بها، فضلاً عن استخدامه أيضاً في التحليل الاقتصادي كونه يوفر معلومات حول تغيرات الأسعار في الاقتصاد المعني وأثار تلك التغيرات في تقييم عملة البلد ومستوى قوتها الشرائية.

إذ سجل معدل التضخم للفصل الأول من عام 2021 ارتفاعاً نسبته (4.8%) عن ذات الفصل من عام 2020 نتيجة قيام البنك المركزي بتخفيض قيمة العملة بنسبة (22.7%) والتي ولدت ضغوطاً تضخمية نتيجة ارتفاع أسعار السلع المستوردة.

يلاحظ من الشكل (8) بأن التضخم العام ارتفع في الفصل الأول/2021 بنسبة (3.9%) مقابل (0.7%) للفصل المماثل من العام السابق، كما سجل التضخم المعدل سنوياً والذي يعد الأكثر تأثراً بالعوامل الموسمية للفصل ذاته من عام 2021 نسبة (14.1%).

ان انعكاس تأثير قرار البنك المركزي الصادر في 2020/12/19 بتخفيض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار من (1182) دينار لكل دولار الى (1450) دينار لكل دولار لمواجهة الظروف الاقتصادية التي يمر بها العراق، فضلاً عن ارتفاع مستويات أسعار المواد الأولية عالمياً، أدى الى ارتفاع المستوى العام لأسعار السلع في الأسواق العراقية التي تعتمد بشكل شبه كامل على السلع الاستيرادية، وتجدر الإشارة الى ان هذه الطفرات في ارتفاع المستوى العام للأسعار يفرض الكثير من التحديات، إذ يجعل من الصعوبة على صانعي السياسات في الدول التي تواجه مستويات مرتفعة من التضخم وضع وإعلان مستويات وأهداف سنوية للتضخم يمكن تحقيقها على ضوء ارتفاع معدلات التضخم المتوقعة.



### الإطار 2: النمو المعدل سنوياً Annualized Rate

هو معدل النمو لفترة زمنية اقل من سنة ولكن يتم احتسابه كما لو كان معدل لسنة كاملة، وبهذه الطريقة يتم تعديل معدلات النمو لتعكس المقدار الذي كان من الممكن ان يتغير فيه المتغير الاقتصادي على مدار العام اذا استمر في النمو بالمعدل المحدد والنتيجة هي نسبة التغير التي يمكن مقارنتها بسهولة مع البيانات السنوية الأخرى.

$$G_m = \left[ \left( \frac{X_m}{X_{m-1}} \right)^{12} - 1 \right] * 100$$

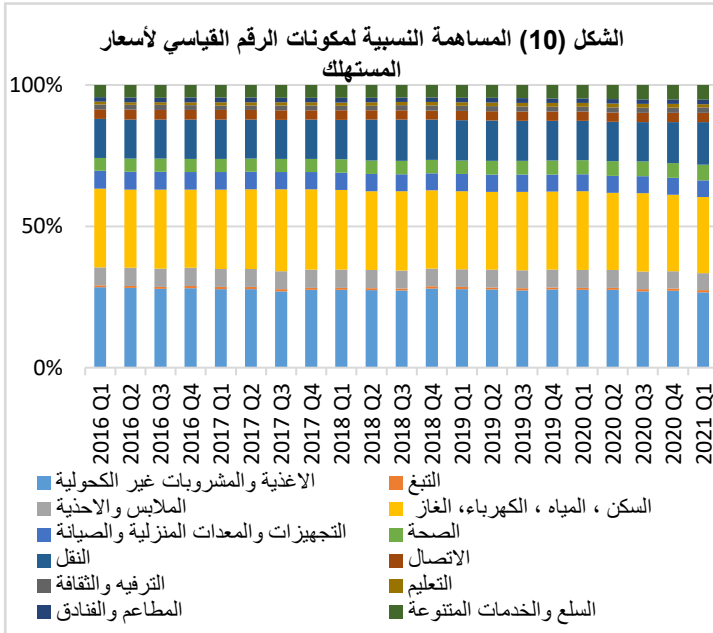
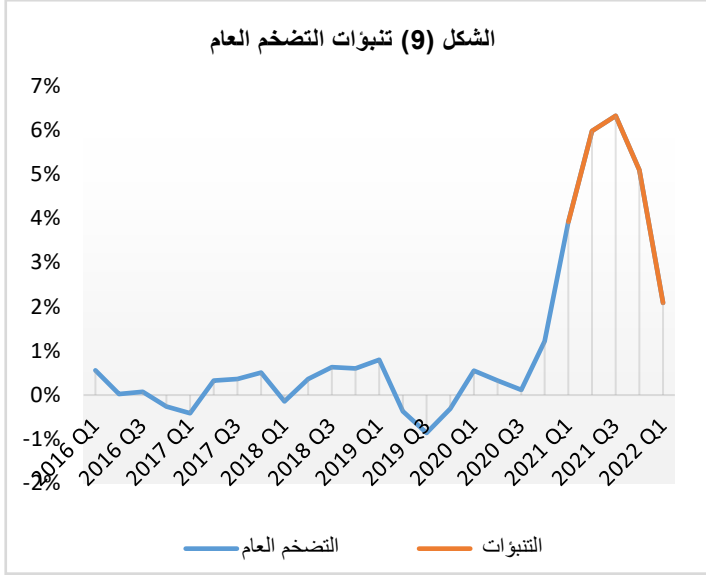
ملاحظة: للبيانات الفصلية يتم استخدام 4 بدلاً من 12.

حيث  $X_m$ ،  $X_{m-1}$  هي قيم المتغير الاقتصادي في الشهر  $m$  و  $m - 1$  على التوالي، و  $G_m$  تمثل النمو المعدل سنوياً.

يلاحظ من الشكل (9) بأن تنبؤات التضخم العام لعام 2021 تشير الى إنه سيسجل ارتفاعاً ملحوظاً ليبلغ أعلى مستوياته في الفصل الثالث وبنسبة (6.3%) عن ذات الفصل من عام 2020 ثم ليبدأ في الانخفاض في نهاية العام وبنسبة (5.1%) ثم ليسجل في الفصل الأول من عام 2022 نمواً تبلغ نسبته (2.1%) عن ذات الفصل من عام 2021.

يلاحظ من الشكل (10) حدوث تغيرات طفيفة بالأهمية النسبية لمكونات الرقم القياسي والتي تعد ثابتة نسبياً، حيث سجلت مجموعتي (الأغذية والمشروبات غير الكحولية) و (السكن، المياه، الكهرباء والغاز) نسب مساهمة (26.6%) و (26.8%) من الرقم القياسي على التوالي، وهو ما يتفق مع النمط الاستهلاكي المرتفع في البلدان النامية إذ شكلت هاتين المجموعتين مجتمعة نسب مساهمة أعلى من (50%) من إجمالي الانفاق الأسري في العراق، فيما ساهمت مجموعة النقل بنسبة (15.1%) من إجمالي الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك، كما سجلت كلاً من مجاميع الملابس والأحذية، التجهيزات، الصحة والسلع والخدمات المتنوعة نسب مساهمة بلغت (6.1%) و (6%) و (5.5%) و (5.2%) على التوالي.

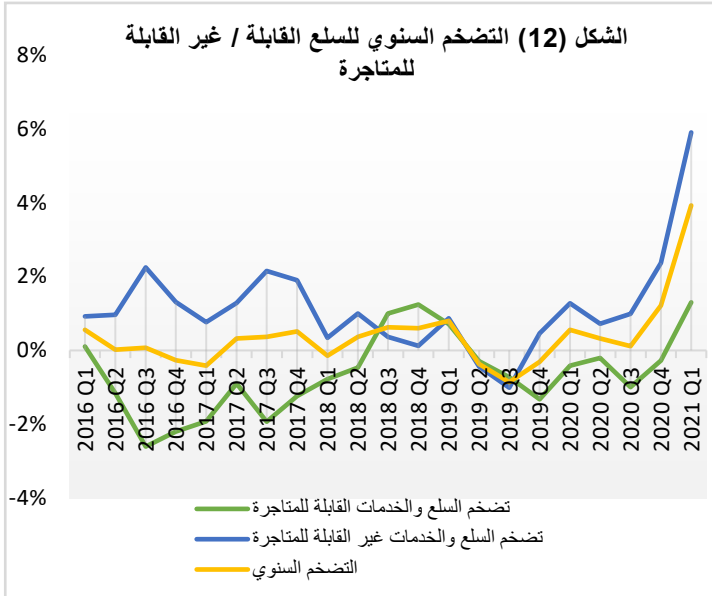
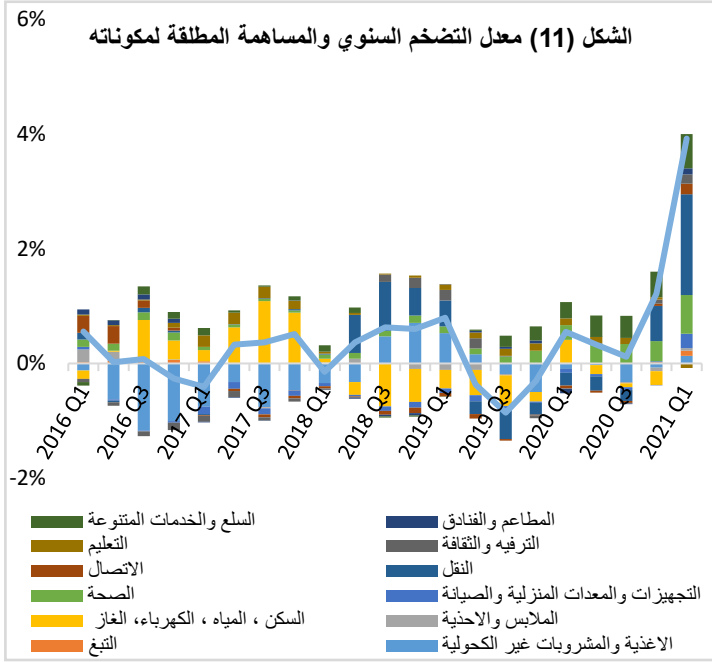
ان أسعار السلع والخدمات في العراق (التضخم) ستسجل وعلى الأمد القصير خلال الأشهر التي أعقبت قرار التخفيض زيادات حادة لحين امتصاص صدمة قرار التخفيض للدينار أمام الدولار الأمريكي، فكما يلاحظ من الشكل (11) يعزى الارتفاع النسبي في معدلات التضخم للفصل الأول/2021 بالدرجة الأساس الى ارتفاع الأسعار في مجموعة الصحة نتيجة الإجراءات الخاصة بمكافحة جائحة كوفيد-19 وضمان استمرارية خدمات الرعاية الصحية لكافة فئات المجتمع ثم تعقبها مجموعة النقل وبنسبة (12.62%) نتيجة تخفيف إجراءات الحظر وحدث انتعاش نسبي في النشاط الاقتصادي، ثم لتأتي بعدها كل من مجاميع التبغ والسلع والخدمات المتنوعة والترفيه والثقافة وبنسب (12.76%) و (12.48%) و (9.1%) على التوالي.



كما سجلت مجاميع المطاعم والفنادق والاتصال والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة معدلات تضخم بنسب (6.7%) و (5.8%) و(4.3%) على التوالي بسبب ارتفاع خدمات التوصيل من المطاعم والتجهيزات فضلاً عن زيادة التواصل عبر الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي في أوقات الحظر، وسجلت مجاميع الملابس والأحذية والأغذية والمشروبات غير الكحولية نسب تضخم طفيفة بلغت مجتمعة (1%).

فيما سجلت مجموعة التعليم انخفاضاً كبيراً في معدلات التضخم بلغت نسبته (-5.7%) قياساً بالفصل السابق 2020، بسبب إجراءات الحظر الجزئي وتوقف الدوام الحضوري لطلبة المدارس والجامعات، أما مجموعة السكن والكهرباء والمياه والغاز فقد حافظت على نموها الصفري حيث لم تتأثر هذه المجموعة بقرار التخفيض كونها تعتمد على الإنتاج المحلي.

أما عند قياس المستوى العام للأسعار للفصل الأول/ 2021 بواسطة تقسيم سلة المستهلك الى سلع قابلة للمتاجرة دولياً و سلع غير قابلة للمتاجرة دولياً فقد تحول تضخم السلع القابلة للمتاجرة دولياً الى معدلات موجبة بلغت نسبتها (1.3%) مقابل (-0.41%) لذات الفصل من العام السابق وبعد ان سجل معدلات نمو سالبة منذ الفصل الثاني/ 2016 ويعزى ذلك الى ان أسعار السلع القابلة للمتاجرة دولياً تتحدد تحت ضغط المنافسة الدولية حيث سيقترب السعر المحلي لهذه السلع من السعر الدولي معبراً عنه بالعملة نفسها، اما مجموعة السلع غير القابلة للمتاجرة دولياً المتمثلة بالخدمات المحلية فقد سجل في الفصل الأول/ 2021 ارتفاعاً أكبر من السلع القابلة للمتاجرة وينمو في معدل التضخم نسبته (5.9%) عن ذات الفصل من العام السابق، ويعزى ذلك الى ان ارتفاع الاسعار في القطاعات القابلة للمتاجرة دولياً والذي سوف يؤدي الى ارتفاع الأجور في هذه القطاعات وهذه الزيادة بالأجور سوف تنتشر عبر الاقتصاد المحلي عموماً مما يؤدي الى ارتفاع اكبر في أسعار السلع غير القابلة للمتاجرة دولياً وهذا ما يسمى (بأثر بالاسا سامويلسون).



## - التضخم الأساس Core Inflation

يستهدف الرقم القياسي الذي يعرف بالتضخم الأساس أسعار المستهلكين غير المتضمن لأسعار مجاميع بعض المواد الغذائية والطاقة، لاستبعاد أثر صدمات العرض التي تتأثر بها هذه المجاميع، وهو ما يمكن البنك المركزي من التحديد الدقيق لمكونات التضخم للتأثير عليها من خلال سياسته النقدية. (الإطار 3)

ويلاحظ من الشكل (13) بأن التضخم الأساس بلغ في الفصل الرابع/2019 نسبة (0.3%)، ثم بدأ بالارتفاع تدريجياً ليصل إلى (1.7%) في الفصل الرابع من عام 2020 وذلك نتيجة تزامن موجة التظاهرات التي عمت الشارع العراقي مع بدء جائحة كورونا وظروف حظر التجوال الشامل والجزئي وهو ما انعكس سلباً على مستويات التضخم، أما الفصل الأول/2021 فقد سجل التضخم الأساس نمواً نسبته (4.9%) عن ذات الفصل من عام 2020 وذلك بسبب استمرار تأثير الجائحة مع بدء آثار قرار تخفيض قيمة العملة على المستوى العام للأسعار.

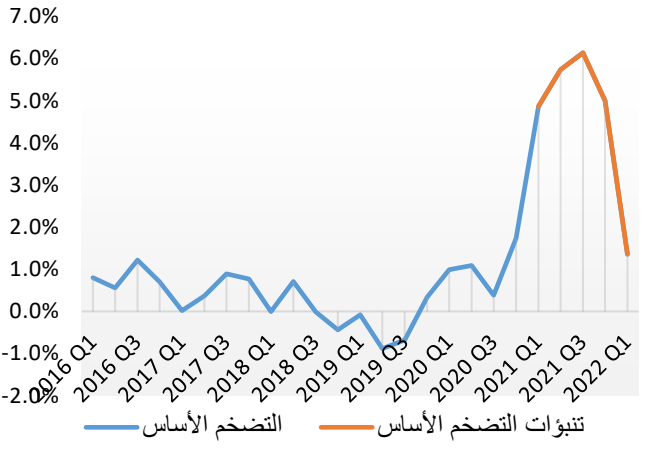
وتشير التنبؤات إلى أن التضخم الأساس سيسجل ارتفاعاً نسبته (5.7%)، (6.1%) للفصلين الثاني والثالث من عام 2021 على التوالي أثر صدمة تخفيض سعر صرف عملة الدينار مقابل الدولار، ثم ليسجل في الفصل الرابع/2021 نسبة (5%)، ولتراجع مستويات التضخم الأساس في الفصل الأول/2022 ليسجل استقراراً وبنسبة (1.4%) عن ذات الفصل من عام 2021 وذلك امتصاص السوق المحلية لأثر الصدمة.

## المخفض الضمني للنتائج المحلي الإجمالي GDP Deflator

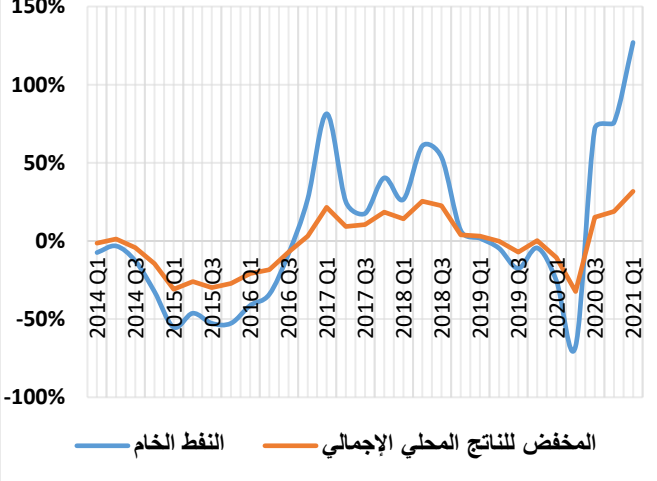
ويطلق عليه أيضاً معامل انكماش السعر الضمني وهو نسبة قيمة السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد في سنة معينة بالأسعار الجارية إلى قيمتها بالأسعار الثابتة\*، لذا فهو يساعد في مقارنة ارتفاع مستويات أسعار السلع والخدمات بين السنوات، وتسمح مرونة معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي بدراسة أنماط الإنفاق والتغيرات السلوكية في الطلب والاستهلاك للمستهلكين لأنه لا يعتمد على سلة سلع معينة بل يتغير مع تغير أنماط الإنفاق.

يلاحظ من الشكل (14) بأن معدل المخفض الضمني للنتائج المحلي الإجمالي قد بدأ بالارتفاع منذ الفصل الثالث من عام 2020 ليسجل نمواً قدره (15.1%) عن ذات الفصل من العام السابق، وليسجل نسبة (18.9%) نهاية الفصل الرابع 2020 وهذا الارتفاع في هذين الفصلين هو نتيجة للتحسن الحاصل في أسعار النفط الخام حيث بلغ سعر البرميل في الفصل الرابع من عام 2020 (43) دولار، ولبيلغ نسبة (31.7%) في نهاية الفصل الأول من عام 2021 نتيجة ارتفاع سعر البرميل إلى (59.1) دولار وهو ذات السعر للفصل الثالث/2019، فضلاً عن ازدهار أنشطة الجملة والمفرد والنقل والاتصالات.

الشكل (13) تنبؤات التضخم الأساس



الشكل (14) معدل النمو السنوي للمخفض الضمني للنتائج المحلي الإجمالي، والنفط الخام %



\* حين يتم قسمة الناتج المحلي الإجمالي الاسمي على معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي وضربه في (100) نحصل على قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وبالتالي تنكمش القيمة المبالغ فيها إلى القيمة الحقيقية لإنتاج السلع.

### الاطار (3): دور التضخم الاساس في السياسة النقدية

ان جميع البنوك المركزية لديها تفويض لتحقيق الاستقرار في الأسعار اذ ان التغيرات المستمرة في الأسعار تفرض تكاليف على الاقتصاد وتنشأ هذه التكاليف أساساً من إعادة توزيع الموارد الاقتصادية المرتبطة مع التغير المتواصل في الأسعار الكلية، ومن الناحية العملية فان التضخم غالباً ما يرتبط بالتحركات في قياس أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية لأنه من الصعب للغاية قياس أسعار العديد من السلع الرأسمالية التي تشتريها الشركات وكذلك أسعار العديد من المنتجات التي تنتجها الحكومة، بالتالي فان مقياس الأسعار المرتبطة بالاستهلاك يعد مقبولاً في النقاط التحركات في الأسعار الاجمالية التي تؤثر على الكفاءة الاقتصادية، والسبب الآخر الذي يجعل السلطات النقدية مهتمة بالتحركات في مؤشر أسعار المستهلك هو انه يرتبط بالعديد من المؤشرات الأخرى مثل الأجر والضرائب والمنافع الحكومية المرتبطة ب CPI، بالتالي فان السياسة النقدية تهتم بشكل كبير بالتغيرات الحاصلة في الأسعار الاجمالية بالاقتصاد المتمثلة بالمؤشر العام لأسعار المستهلك، ولكن السؤال هو لماذا تهتم البنوك المركزية بالتضخم الأساس؟.

ان السياسة النقدية تحتاج الى مؤشر جيد للاتجاهات الحالية والمستقبلية للأسعار الاجمالية، لذا ينبغي للبنوك المركزية ان تقلق بشكل رئيسي حول المصادر المستمرة للضغوط التضخمية - وبدرجة اقل مع الأمد القصير - وانعكاسات هذه التحركات على معدل التضخم، ويساعد التضخم الأساس في تحليل التطورات الحديثة من خلال توفير وسائل تمكن السلطات النقدية من خلالها فصل الضوضاء والتقلبات قصيرة المدى في البيانات عن الاتجاهات الأكثر استمرارية. وهو ما يعطي صورة أفضل حول التطورات المستقبلية للتضخم لأنه يقلل من الإشارات المضللة والتي قد تؤدي الى إعطاء صورة غير حقيقية عن التضخم المستقبلي.

ان رؤية التقلبات المؤقتة او المضللة في CPI يسمح لصانعي القرار ان يستخدموا التضخم الأساس كأداة للسياسة النقدية، كما انه يستخدم في المساعدة على التواصل والشفافية في السياسة النقدية لأنه قد يساعد في توضيح سبب استجابة صناعات السياسة النقدية او عدم ردهم على التقلبات الحاصلة في معدلات التضخم المنشورة، كما ان استخدامها في السياسة النقدية قد يعزز الفهم لدى الجمهور لفكرة ان السياسة النقدية مرتبطة بالتحركات الأكثر ثباتاً في التضخم.

كما ان صناعات القرار في السياسة النقدية يهتمون بتطوير فهمهم للعلاقات الاقتصادية بين السياسة النقدية والنشاط الاقتصادي والتضخم، وهو ما يتطلب المزيد من البحث حول القياس الدقيق للتضخم مما يشير الى احتمال ان بعض التغيرات في الأسعار - على الرغم من انها تساهم تقنياً في التضخم - لا يجب ان تدرج ضمن مقياس التضخم المستخدم في العمل التجريبي. اذ ان الصدمات المؤقتة قد تحجب العلاقات الاقتصادية بين السياسة النقدية والاسعار.

أخيراً، اذا كان من الممكن استبعاد تقلبات الأسعار من المصادر غير النقدية فان التضخم الأساس يمكن اعتباره مقياساً للتضخم الناتج عن السياسة النقدية، لذلك فان مقياس التضخم الأساس يمكن اعتبارها خاضعة لسيطرة السلطات النقدية أكثر من معدلات التضخم المنشورة ، وتشير هذه العلاقة الى ان التضخم الأساس يمكن اعتباره هدفاً أفضل للسياسة النقدية من التضخم المنشور. وتجدر الإشارة الى ان فكرة قدرة سيطرة السياسة النقدية على التضخم الأساس لا يلغي اعتماد البنك المركزي على المؤشر العام لأسعار المستهلك، وذلك لان الـ CPI العام يمثل التغيرات الاجمالية على الاستهلاك العام - الطلب الاستهلاكي- وهو ما يؤثر على مستويات المعيشة لدى الافراد، بينما التضخم الأساس يزيل جزء من هذه المستويات.

### ثالثاً: القطاع النقدي

#### أ. عرض النقد Money Supply

لم تقتصر مهام السلطة النقدية في العراق على الضبط الكمي للمعروض النقدي سواء بمعناه الضيق أو الواسع بل تعداه الى الضبط النوعي لهذا المعروض وعده المضمون الرئيس للسياسة النقدية باتجاه تحقيق الاستقرار السعري النسبي اتساقاً مع سياسة استهداف سعر الصرف من خلال استخدام الأدوات والتقنيات النقدية التي تلعب دوراً مهماً في السيطرة على النقد المصدر او القاعدة النقدية وكذلك من خلال إدارة السيولة وإدارة الاحتياطي وإدارة الدين العام لمواجهة الأزمات، وقد تم استخدام أداة سعر الصرف للمحافظة على استقرار المستوى للأسعار وخفض التضخم باعتباره أداة لتحقيق الاستقرار في قيمة العملة فضلاً عن كونه وسيلة تؤثر على الكتلة النقدية وتتيح السيطرة على مناسب السيولة في العراق.

#### - العملة المصدرة للتداول Currency in Circulation

تشمل العملة المصدرة الأوراق النقدية الصادرة عن البنك المركزي والتي تحتفظ بها المصارف التجارية في مكائن الصراف الآلي (ATM) او في خزائنها وتلك التي يحتفظ بها الافراد خارج النظام المصرفي، ويتم احتسابها من خلال المعادلة الآتية:

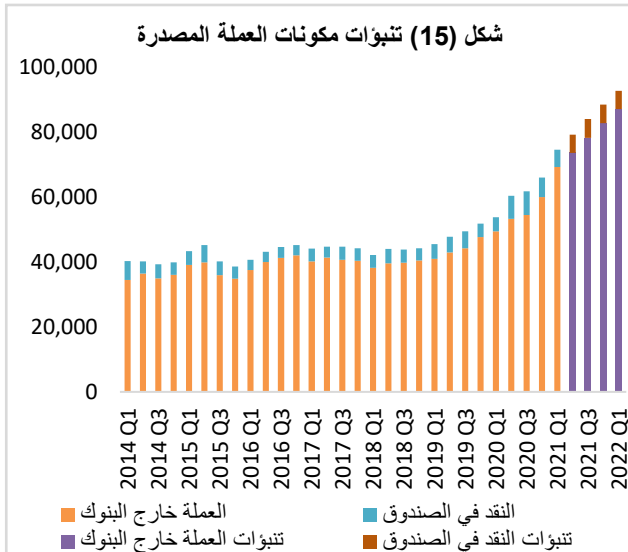
**العملة المصدرة = العملة خارج البنوك + النقد في الصندوق**

بدأت العملة المصدرة للتداول في العراق بعد عام 2004 بتسجيل مستويات تصاعدية نتيجة تلبية الطلب على العملة المصدرة للزيادة الحاصلة بالطلب الكلي المتمثل بالإنفاق الحكومي ودوره في زيادة الطلب على النقود وخاصة الوطنية منها، فيما ظلت الودائع المصرفية للقطاع الخاص بدلالة الناتج المحلي الإجمالي دون المستوى المطلوب والتي بلغت في عام 2020 نسبة (30%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

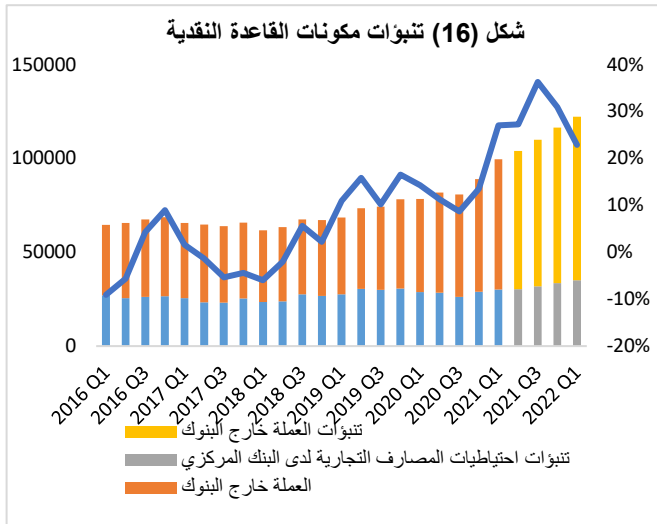
سجلت العملة المصدرة في العراق ومنذ آذار من عام 2019 معدلات نمو متزايدة نتيجة زيادة طلب الافراد على العملة خارج البنوك والذي تأثر بالظروف الأمنية في العراق، وما أعقبها في عام 2020 من انخفاض في أسعار النفط العالمية وظروف الحظر الشامل التي تراكمت مع متطلبات تحسين جودة الانفاق وتوسيع نطاق برامج المساعدة الاجتماعية والتي أدت الى توسع غير مسبوق بمستويات الانفاق مسببة زيادة عجز الموازنة بحجم كبير والذي تم تغطيته عن طريق قيام

وزارة المالية بإصدار سندات خزانة بقيمة (26) ترليون دينار وخصمها لدى البنك المركزي مما جعل المالية العامة مهيمنة على خلق السيولة ومؤثرة في عمل المصارف والذي أدى الى آثار توسعية على العملة المصدرة وعلى سرعة تداول النقود، فضلاً عن انخفاض عمليات التعقيم التي يقوم بها البنك المركزي عن طريق شراء الدولار من وزارة المالية وإعادة ضخ جزء منه في السوق عبر نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية لتمويل القائمة العريضة من الاستيرادات التي يقوم بها القطاع الخاص والتي أدت الى حدوث فجوة بين مبيعات البنك المركزي ومشترياته قيمتها (6.3) مليار دولار لصالح المشتريات للفصل الأول/2021 بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية، وهو ما أدى بالنتيجة النهائية الى زيادة عرض النقد بشكل ملحوظ.

وقد ارتفعت العملة المصدرة في الفصل الأول من عام 2021 بنسبة (38.6%) لتصل الى (74576) مليار دينار مقابل (58628) مليار دينار لذات الفصل من عام 2020 نتيجة ارتفاع كلاً من العملة خارج البنوك بنسبة (40%) والتي تشكل نسبة (92.8%) من إجمالي العملة المصدرة، وارتفاع النقد في الصندوق بنسبة (4.9%) والذي يشكل نسبة (7.2%) من إجمالي العملة المصدرة.



النقدية للاقتصاد العراقي، فضلاً عن ارتفاع احتياطات المصارف التي تشكل نسبة (30.4%) من القاعدة النقدية ونسبة (4.7%) عن ذات الفصل من العام السابق.



وتشير التنبؤات - كما في الشكل (16) - الى ان القاعدة النقدية ستشهد معدلات نمو مستمرة وبمتوسط (5.4%) لعام 2021، ومن المتوقع ان تبلغ القاعدة النقدية في الفصل الرابع/2021 (116321) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي نسبته (30.9%) ثم لتستمر القاعدة النقدية بالتزايد في بداية عام 2022 لتبلغ (122175) مليار دينار مسجلة نسبة نمو (22.9%) عن ذات الفصل/2021 الذي بلغت فيه (99436) مليار دينار، وذلك لتحقيق العملة خارج البنوك في نهاية عام 2021 نمواً نسبته (37.9%) عن عام 2020 بسبب التوقعات بتوجيه الاتفاق العام لإعادة تأهيل القطاع الصحي (المستشفيات)، فضلاً عن زيادة نسبة نمو احتياطات المصارف لدى البنك المركزي بنسبة (16.3%) بسبب زيادة الودائع لدى المصارف بعد ان قامت تلك المصارف برفع أسعار الفائدة على الودائع كإجراء لتشجيع المواطنين على الادخار، فضلاً عن القيام بتوطين أغلب رواتب موظفي الدولة، وهذا الانخفاض في نسبة نمو القاعدة النقدية في الفصل الأول من عام 2022 هو نتيجة لعمليات التعقيم التي يقوم بها البنك المركزي والتي يتم عن طريقها بتحويل جزء من احتياطات المصارف بالدينار الى الدولار عن طريق توجيهها لعمليات الاستيراد.

وتشير التنبؤات كما في الشكل (15) بأن العملة المصدرة ستستمر بتسجيل معدلات نمو إيجابية متزايدة للفصل الثالث/2021 وبنسبة (36.2%) عن ذات الفصل/2020 لتسجل (84090) مليار دينار مقابل (61732) مليار دينار، ثم لينخفض نموها في نهاية عام 2021 ليصل الى (34%) عن ذات الفصل من عام 2020 وبواقع (88464) مليار دينار. مقابل (66031) مليار دينار، كما تشير تنبؤات الفصل الأول/2022 الى تسجيل العملة المصدرة معدلات نمو إيجابية تصل الى (24.3%) عن الفصل الأول/2021 لتبلغ العملة المصدرة فيه (92688) مليار دينار مقابل (74576) مليار دينار.

#### - القاعدة النقدية Monetary Base

تعد القاعدة النقدية او النقود عالية القيمة high powered money أحد مكونات عرض النقد، وتشير الى الأموال عالية السيولة بما في ذلك العملة خارج البنوك واحتياطات البنوك التجارية لدى البنك المركزي والتي يتم استخدامها في عمليات المقاصة الصغيرة لتسوية المدفوعات بين المصارف، ويمكن من خلال هذه القاعدة تحديد المضاعف النقدي حيث يبين هذا المضاعف الرابط بين القاعدة النقدية التي أنشأها البنك المركزي والمعروض النقدي في الاقتصاد، كما يمكن من خلاله التنبؤ بالتغير في عرض النقود الذي قد ينتج عن أي تغيير في القاعدة النقدية - الأموال التي يوفرها البنك المركزي - والتي يستطيع التحكم فيها من خلال استخدام أدواته (كعمليات السوق المفتوحة والاحتياطي الالزامي) ويتم احتسابها من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{القاعدة النقدية} = \text{العملة خارج البنوك} + \text{احتياطات المصارف التجارية لدى البنك المركزي}$$

يلاحظ من الشكل (16) بأن القاعدة النقدية قد ارتفعت في الفصل الأول/2021 بنسبة (11.9%) لتصل الى (99436) مليار دينار مقابل (78294) مليار دينار لذات الفصل من العام السابق، ويعزى هذا الى ارتفاع العملة خارج البنوك التي تشكل نسبة (69.6%) من اجمالي القاعدة النقدية بنسبة (40%) عن ذات الفصل من العام السابق والذي سيؤدي الى ارتفاع المجملات

## - عرض النقد الضيق (Money Supply M1)

هو مقياس للمعروض النقدي الذي يتضمن أنواعاً معينة من الأموال عالية السيولة بما فيها جميع العملات والأوراق النقدية التي تأخذ شكلاً قانونياً، وأرصدة الحسابات الجارية، نظراً لما تتمتع به من سيولة وإمكانية الوصول إليها بسهولة لاستخدامها في الإنفاق الفوري، ويختلف تعريف كل جزء من هذه الأجزاء من بلد إلى آخر بما يلائم الوضع النقدي والاقتصادي له. ويتم احتساب عرض النقد في العراق حسب المعادلة الآتية:

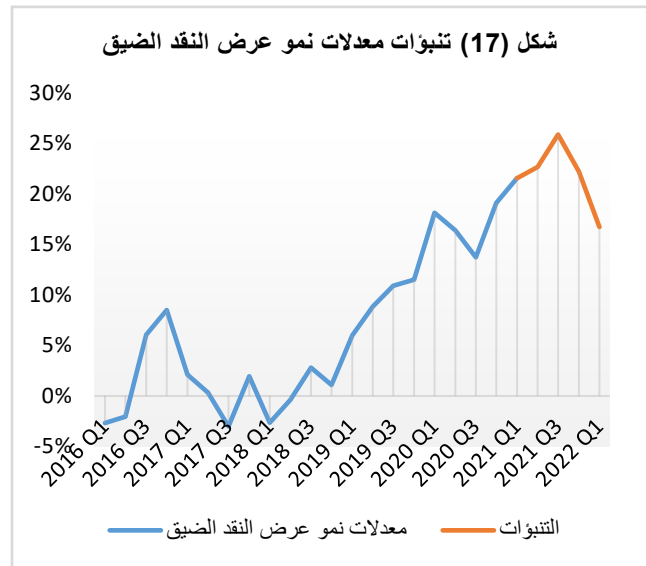
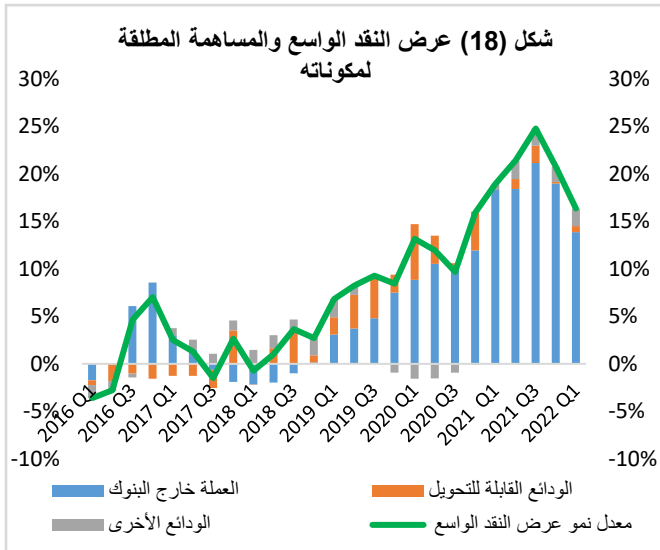
**عرض النقد الضيق M1 = العملة خارج البنوك + الودائع القابلة للتحويل في الجهاز المصرفي (الودائع الجارية)**

سجل عرض النقد الضيق للفصل الأول/ 2021 ارتفاعاً بلغت نسبته (18%) ليصل الى (111629) مليار دينار مقابل (91840) مليار دينار للفصل المماثل من العام السابق، ويلاحظ من الشكل (17) بأن عرض النقد الضيق قد استمر بالارتفاع وبشكل ملحوظ منذ الفصل الرابع/2019، وذلك للارتفاع المستمر الحاصل في العملة خارج البنوك والتي شكلت في الفصل الأول من عام 2021 ما نسبته (62%) من اجمالي عرض النقد الضيق.

## - عرض النقد الواسع (Broad Money M2)

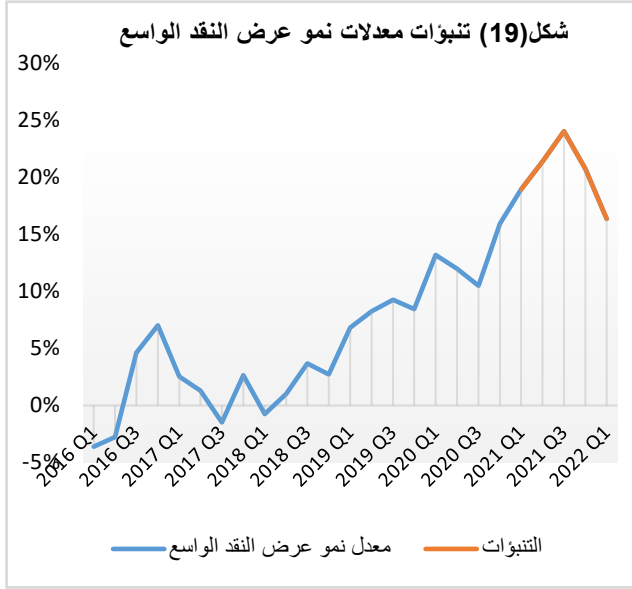
ويشمل عرض النقد بالمعنى الواسع عرض النقد بالمعنى الضيق مضافاً الي أشباه النقود والتي تشمل الودائع الزمنية (الثابتة والتوفير) لدى المصارف التجارية وودائع توفير البريد، وقد سجل عرض النقد الواسع للفصل الأول/2021 ارتفاعاً بلغت نسبته (18.9%) عن الفصل المماثل من عام 2020 ليصل الى (128708) مليار دينار مقابل (108215) مليار دينار للفصل الأول/2020.

وتعزى الزيادة الحاصلة في معدلات نمو عرض النقد الواسع بالدرجة الأساس الى الارتفاع الحاصل في عرض النقد الضيق الذي شكل نسبة (87%) من اجمالي عرض النقد الواسع والتي تأتي التغيرات الحاصلة فيه كاستجابة للتقلبات في النشاط الاقتصادي في الأجل القصير، أما اشباه النقود وودائع توفير البريد التي يتم توظيف أداة سعر الفائدة من خلاله فلم تشكل سوى نسبة (13%) من عرض النقد الواسع، مما يعني عدم قدرة السياسة النقدية بالتحكم في عرض النقد الواسع من خلال أداة سعر الفائدة.



وتشير التنبؤات الى ان عرض النقد سيواصل الارتفاع ليبلغ في نهاية عام 2021 (126297) مليار دينار مقابل (103354) مليار دينار للفصل الرابع /2020 مسجلاً نمواً نسبته (22.2%)، و ليبلغ (130289) مليار دينار في الفصل الأول/2022 مقابل (111628) مليار دينار للفصل الأول/2021 مسجلاً نسبة نمو (16.7%).

وتشير التنبؤات كما في الشكل (19) الى ان عرض النقد الواسع سيستمر بتسجيل معدلات نمو ايجابية ليبلغ في نهاية عام 2021 (144761) مليار دينار وبنسبة نمو (20.7%) عن عام 2020، وليفصل الى (149743) مليار دينار في نهاية الفصل الاول/2022 مسجلاً نمواً قدره (16.3%) عن ذات الفصل من عام 2021

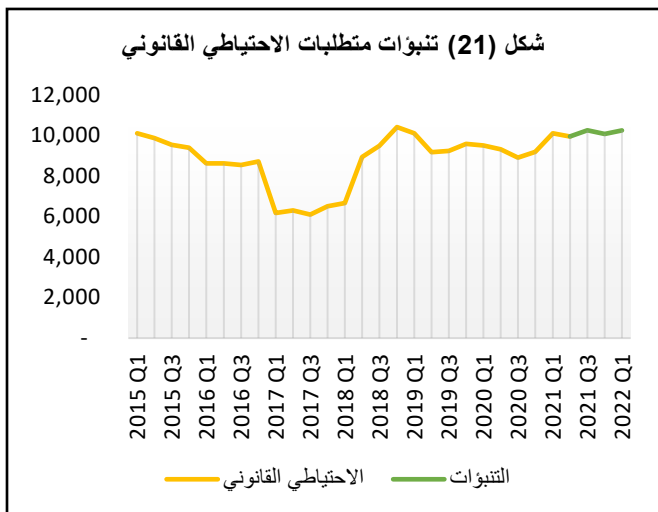
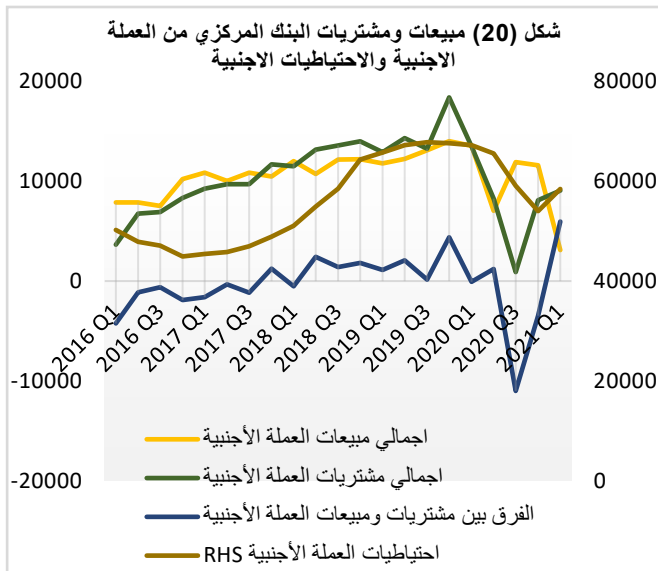


ب. أدوات السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي  
فرضت جائحة كوفيد-19 تحدياً كبيراً على القطاع المالي وخاصة على اسواق القروض والدين العام، مما زاد من ضعف الاقبال على المخاطرة وأدت هذه الظروف السوقية المتقلبة الى هروب رؤوس الأموال بحثاً عن الجودة في عوائد الاستثمار، كما أدت هذه الظروف الى ارتفاع مستويات الاقتراض لدى قطاعي الشركات والأسر حتى وصول المديونية الى مستويات حرجة، مما جعل تدخل السياسة النقدية أمراً لا بد منه للتخفيف من مخاطر التمويل من خلال توفير السيولة للنظام المالي والحفاظ على تدفق الائتمان إلى الاقتصاد.

#### - نافذة بيع العملة الأجنبية

اتبعت السلطة النقدية في العراق ومنذ عام 2004 سياسة استهداف التضخم من أجل الحفاظ على الاستقرار النقدي في البلد، واستخدمت من أجل تحقيق هدفها سعر الصرف كمتبعت ذلك من خلال نافذة بيع العملة كآلية للسيطرة على سعر الصرف والتحكم به، فضلاً عن توفير العملات الأجنبية للقطاع الخاص لتمكينه من الاستيراد وسد فجوة الطلب الكلي، ونجحت السلطة النقدية من خلال استعمال نافذة بيع العملة في السيطرة على سعر الصرف ومن ثم الحفاظ عليه مستقر نسبياً للمدة 2003-2020 وبالتالي استقرار الأسعار والقوة الشرائية في الاقتصاد، الا إن نجاح هذه الاداة في عام 2020 كان على حساب الضغط على الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي في ظل الانفاق الاستهلاكي الكبير من قبل الحكومة، مقابل تناقص عائدات النفط التي تمثل المصدر الوحيد لعرض العملة الأجنبية مما يجعل سعر الصرف مستقبلاً هو الآخر غير قادر على الحفاظ على استقرار الأسعار وخفض التضخم.

وحرصاً من البنك المركزي على تفادي استنزاف احتياطياته الأجنبية التي تمثل الرافعة المالية الأساسية للاستقرار النقدي في العراق، وحرصه على اسناد المالية العامة، باعتباره مستشار الحكومة والمسؤول عن مسك حساباتها، فقد اتخذ صناع السياسة النقدية في البنك المركزي العراقي بتاريخ 2020/12/19 قراراً بتخفيض قيمة الدينار العراقي أمام الدولار استجابة لمتطلبات تمويل الموازنة بسعر الصرف الذي يتيح توفير الموارد الكافية لتغطية هذه الاحتياجات وضمان انسيابية دفع الرواتب والمتطلبات الملحة للإنفاق الحكومي ودفع عملية التنمية من خلال جعل المنتج المحلي قادر على المنافسة دولياً، وسيدافع البنك المركزي عن هذا السعر واستقراره بدعم من احتياطياته الأجنبية التي لم تنزل بمستويات رصينة تمكنه من ذلك.



نسبة الاحتياطي القانوني أحياناً كأداة للسياسة النقدية تستخدم للتأثير على معدلات الاقتراض والفائدة في البلد عن طريق تغيير مقدار الأموال المتاحة للمصارف والتي تقوم بتقديم القروض من خلالها وذلك بهدف التأثير على كمية الائتمان الممنوح والتأثير بالتالي على عرض النقد.

يلاحظ من الشكل (21) وانسجاماً مع دور السياسة النقدية في اسناد عملية التنمية الاقتصادية فقد قام البنك المركزي في الفصل الثاني من عام 2016 بإطلاق (5%) من الاحتياطي الإلزامي البالغ (15%) للمصارف أما لتمويل مشاكل السيولة أو لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، كما تم تعديل نسب الاحتياطي الإلزامي لتكون بنسبة (15%) على الودائع الجارية و(10%) على ودائع التوفير والثابتة بالدينار العراقي والدولار، وتم في عام 2017 السماح للمصارف المجازة

ويلاحظ من الشكل (20) ان مبيعات البنك المركزي من العملة الأجنبية للفترة من 2014-2017 كانت أكبر من مشترياته، حيث تزامن انخفاض إيرادات وزارة المالية من النقد الأجنبي بسبب انخفاض أسعار النفط عالمياً مع تكاليف الحرب ضد تنظيم داعش وهو ما انعكس سلباً على احتياطياته من العملة الأجنبية، حيث انخفضت تلك الاحتياطيات بشكل واضح خلال تلك الفترة للحفاظ على استقرار سعر الصرف، إلا ان التحسن الحاصل في أسعار النفط العالمية لعامي 2018 و 2019 أدت الى زيادة مشتريات البنك المركزي من العملة الأجنبية وتوقها على مبيعاته، مما انعكس إيجاباً على الاحتياطيات الأجنبية.

إلا ان جائحة كوفيد-19 التي اجتاحت العالم منذ بداية عام 2020 أدت الى حدوث صدمة مزدوجة تمثلت بانخفاض أسعار النفط وهو ما انعكس سلباً على عجز الموازنة فضلاً عن اجراءات الغلق الجزئي والشامل التي أدت الى توقف اغلب الأنشطة الاقتصادية في العالم وبما أثر سلباً على الأنشطة الاقتصادية الأخرى غير النفطية مما أدى الى توسيع الفجوة بين مشتريات البنك المركزي ومبيعاته، حيث بلغت هذه الفجوة ذروتها في الفصل الثالث /2020 (11002) مليار دولار لصالح المبيعات.

أما في الفصل الأول من عام 2021 وبعد قرار البنك المركزي بتخفيض قيمة عملته تجاه الدولار، فقد شكلت بيانات هذا الفصل نقطة نحو تحول الفرق بين مشتريات البنك المركزي ومبيعاته الى معدلات موجبة بلغت (5957) مليون دولار لصالح مشترياته، ويعزى هذا التحول الموجب الى انخفاض استيرادات القطاع الخاص السلعية والمتمثلة بقيمة مبيعات البنك المركزي من العملة الأجنبية بصورة حوالات لتصل الى (3106) مليون دولار، وزيادة مشترياته من وزارة المالية لتصل الى (9063) مليون دولار بسبب التحسن النسبي في أسعار النفط العالمية والذي أدى الى ارتفاع الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي بنسبة (8.3%) عن الفصل الرابع من عام 2020 الذي صدر في نهايته قرار التخفيض لتبلغ في الفصل الأول/2021 (58468) مليون دولار وذلك لانخفاض استيرادات القطاع الخاص بسبب حالة عدم اليقين التي عمت مناخ الاعمال في الشارع العراقي وتحول فائض العملة الأجنبية لدى البنك المركزي بشكل فائض في احتياطياته الرسمية.

#### - الاحتياطيات القانونية Required Reserves

يعد الاحتياطي القانوني الحد الأدنى من كمية الاحتياطيات التي يجب أن تحتفظ بها المصارف التجارية لدى البنك المركزي، حيث يقوم البنك المركزي بتحديد نسبة من مبلغ مطلوبات الودائع التي يدين بها المصرف التجاري لعملائه بشكل عام، وتستخدم

وتشير التنبؤات الى ان الاحتياطي القانوني سيستمر بتسجيل معدلات نمو إيجابية لتبلغ في نهاية عام 2021 (10066) مليار دينار وبنسبة نمو (9.5%) عن نهاية عام 2020، وليصل الى (10243) مليار دينار في نهاية الفصل الأول من عام 2022 مسجلاً نسبة نمو (1.4%) عن الفصل المماثل من عام 2021.

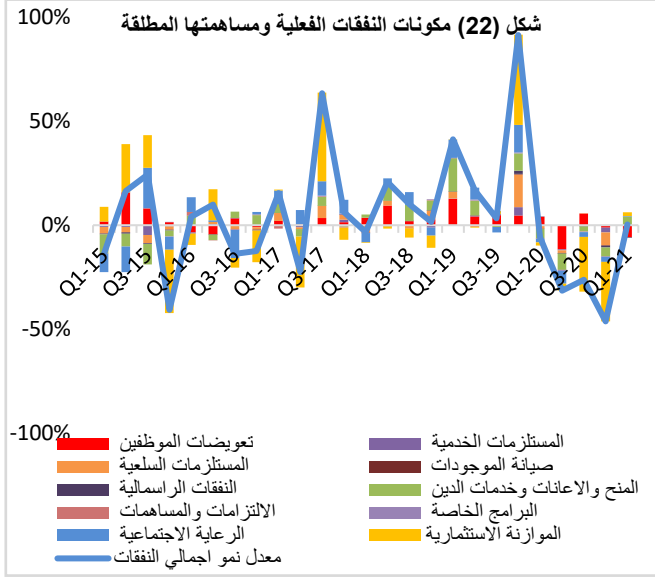
#### - اسعار الفائدة في البنك المركزي

قام البنك المركزي بتثبيت اسعار الفائدة للسياسة Policy Rate وبنسبة (4%) استناداً لمتطلبات السياسة النقدية ولتقليص الفجوة بين الفائدة المدفوعة والمتقاضاة لغرض تحفيز النشاط الاقتصادي وزيادة معدلات الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، فيما تم ومنذ الفصل الرابع من عام 2019 ايقاف العمل بجميع المنتجات الدولارية لضعف استجابة المصارف للاستثمار بهذه المنتجات مع استمرار عمليات الاستحقاق لأصل المبلغ مع الفوائد.

باستثمار (50%) من نسبة الاحتياطي القانوني البالغة (15%) في شراء حوالات الخزينة استحقاق سنة واحدة لغرض توسيع نطاق الائتمان وتم ايقاف هذا القرار في الفصل الأول 2018، كما تم في عام 2017 ايقاف الـ (5%) من الاحتياطي الالزامي وذلك لانتفاء الحاجة وتغير الظروف الاقتصادية للبلد، وهذه الاجراءات السابقة التي تمت خلال عامي 2017 والنصف الأول من عام 2018 أدت الى انخفاض نسبة الاحتياطي القانوني عن السنوات السابقة، فيما تحسنت قيمة الاحتياطي القانوني منذ الفصل الثاني/2018 وحتى نهاية عام 2020 على الرغم من قيام المواطنين بسحب جزء من ودائعهم لمواجهة متطلباتهم في اوقات الحظر الجزئي والشامل، حيث قام البنك المركزي في الفصل الثاني/2020 بتخفيض متطلبات الاحتياطي القانوني من (15%) الى (13%) للمساهمة في تعزيز سيولة المصارف وتنشيط الاقتصاد وما زال هذا القرار جارياً للفصل الأول من عام 2021، حيث سجل الاحتياطي القانوني للفصل الأول/2021 نمواً نسبته (6.3%) عن ذات الفصل من عام 2020.

## رابعاً: قطاع المالية العامة

### - الإيرادات والنفقات الفعلية

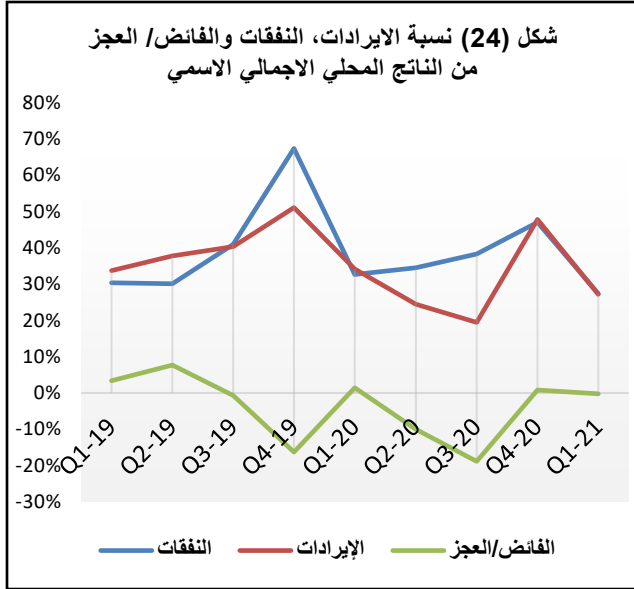


ان الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي جعلت المالية العامة تتميز باختلالات بنيوية كبيرة، إذ تعتمد الموازنة العامة للدولة على مصدر أحادي للحصول على الإيرادات العامة، حيث يمثل النفط المورد الأساس في تمويل الموازنة العامة للدولة وكذلك في تحديد حجم النفقات العامة مما يجعل الاقتصاد عرضة للصدمات الخارجية الناجمة عن تقلبات سوق النفط العالمية فضلاً عن التغيرات الداخلية والمتمثلة بظروف وكمية الإنتاج المحلي للنفط الخام، كما تشكل النفقات الاستهلاكية الجزء الأكبر من تلك النفقات، وقد تبرز صعوبات عند تنفيذ بنود الإنفاق الأمر الذي يعطل أنجاز أغلب المشاريع الاستثمارية، وبهذا لا تنفق المبالغ المخصصة لتلك المشاريع بشكل كامل، ويظهر فائض في الموازنة عند انتهاء السنة المالية غالباً ما يكون ناجماً عن بطء التنفيذ في الإنفاق العام، لا سيما الاستثمارية منه.

سجلت النفقات الفعلية للفصل الأول/2021 ارتفاعاً ضئيلاً بلغت نسبته (0.4%) لتصل الى (17443.7) مليار دينار مقابل (17377.6) مليار دينار لذات الفصل من العام السابق، ويعزى هذا الارتفاع الطفيف في إجمالي النفقات الفعلية بشكل رئيس الى الارتفاع الحاصل في قيمة النفقات الاستثمارية وبمعدل خمسة أضعاف قيمتها في الفصل المماثل من العام السابق بسبب تأخر إقرار موازنة عام 2020، فضلاً عن ارتفاع نفقات المنح والإعانات وخدمات الدين، والرعاية الاجتماعية بنسب بلغت (23%)، (2%) على التوالي عن الفصل الأول/2020 وذلك لارتفاع خدمات الدين الداخلي والخارجي نتيجة ارتفاع ديون العراق الداخلية والخارجية في عام 2020 التي تم اقتراضها لتعويض الانخفاض الحاصل في الإيرادات نتيجة انخفاض أسعار النفط فضلاً عن الإعانات المقدمة الى محدودي الدخل نتيجة إجراءات كوفيد-19، فيما سجلت باقي فقرات النفقات الفعلية الجارية انخفاضاً كبيراً، فقد سجلت فترتي البرامج الخاصة والنفقات الرأسمالية انخفاضاً بلغت نسبته (64%) و (20.4%) على التوالي عن ذات الفصل من العام السابق، وسجلت كل من النفقات على المستلزمات الخدمية والسلعية وصيانة الموجودات انخفاضاً بلغت نسبته (8.4%) و (4.1%) و (1.3%) على التوالي عن ذات الفترة من العام السابق.

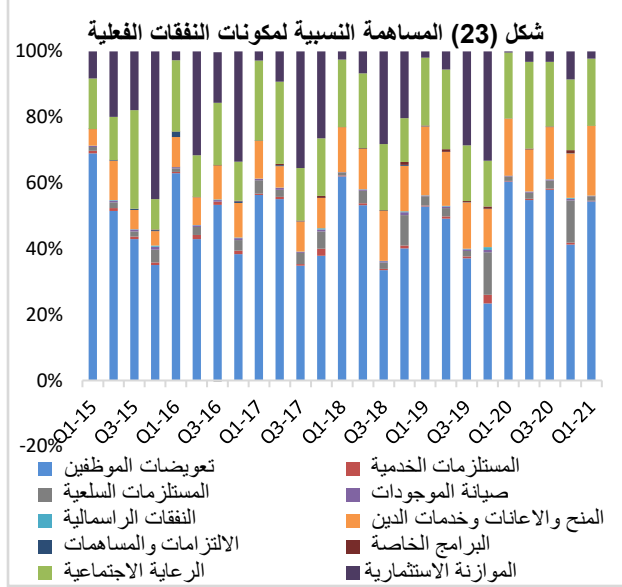
ويلاحظ من الشكل (23) بأن نسب المساهمة النسبية لفقرات النفقات العامة الفعلية تتناسب طردياً مع نسب التغير في النفقات الاستثمارية والتي تزداد كل منهما بشكل مضطرب في نهاية كل سنة مالية، فقد ارتفعت نسبة مساهمة النفقات الاستثمارية في إجمالي النفقات العامة الفعلية لتبلغ نسبة (2.2%) للفصل الأول/2021 بعد ان سجلت هذه النفقات نسبة ضئيلة جداً بلغت (0.3%) للفصل الأول/2020 وتعزى هذه المساهمة الضئيلة في النفقات الى ضعف الاهتمام الحكومي بدراسات الجدوى للمشاريع وتطبيق المواصفات النوعية وفق الاعتبارات والمعايير الاقتصادية المتعلقة بالتكلفة، أما بالنسبة للنفقات الجارية الفعلية فقد بلغت مساهمة تعويضات العاملين نسبة (54.4%) من إجمالي النفقات بعد ان بلغت نسبة مساهمتها للفصل الأول/2020 (60.4%)، ويعزى هذا الانخفاض الى قيام وزارة المالية بتغيير سن التقاعد من (63) سنة الى (60) سنة وتنفيذ هذا القانون رسمياً بدءاً من شهر كانون الثاني/2020، فضلاً عن إيقاف التعيينات لهذا العام، كما ارتفعت نسبة مساهمة النفقات على المنح والإعانات وخدمة الدين العام الى (21.2%) بعد ان بلغت (17.3%) للفصل الأول/2020 لقيام الحكومة بتقديم الإعانات والمنح وذلك لزيادة عدد العاطلين عن العمل بسبب جائحة كورونا وإجراءات حظر التجوال، فضلاً عن الزيادة الحاصلة في الدين العام الداخلي والخارجي لتغطية النفقات الجارية بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية، وبلغت نسبة النفقات على الرعاية الاجتماعية للفئات

يلاحظ من الشكل (24) بأن كل من النفقات والإيرادات الفعلية للفصل الأول/2021 تشكل ما نسبته (7.4%) و(7.2%) على التوالي من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، فيما شكل العجز الفعلي للموازنة الحكومية نسبة ضئيلة من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية بلغت (-0.2%)، وهو عجز أقل من الفعلي بسبب عدم تضمين التزامات الحكومة.



وتشير التنبؤات الى ان الموازنة العامة للدولة ستحقق فائضاً للفصول الثاني والثالث والرابع من عام 2021 وبقيمة ( 9.6 ، 9.2 ، 7.9 ) ترليون دينار على التوالي ، وذلك بفعل التحسن المتوقع لأسعار النفط العالمية، حيث تعتبر الإيرادات النفطية المصدر الرئيس لإيرادات الحكومة العراقية، فيما سيحقق الفصل الاول من عام 2022 عجزاً ضئيلاً قدره (0.8) بسبب استقرار الطلب على النفط الخام في الاسواق العالمية.

معدومي الدخل من الفئات الهشة في المجتمع ومن ذوي الاحتياجات الخاصة (20.4%) من إجمالي النفقات الفعلية وهي نسبة مرتفعة بسبب آثار جائحة كوفيد التي زادت من نسبة السكان الذين هم تحت خط الفقر.

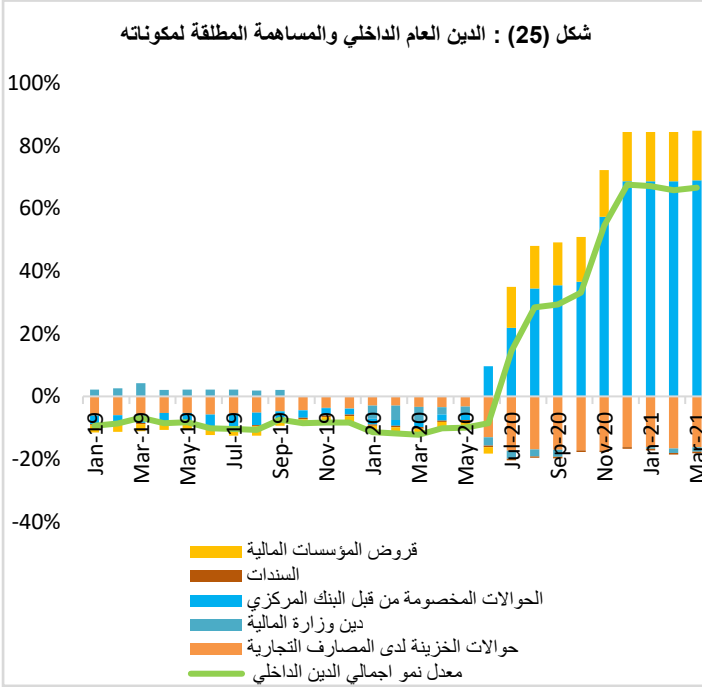


ان الأزمة الاقتصادية في العراق لعام 2020 والمتمثلة بانخفاض الإيرادات العامة بشكل كبير هي نتيجة للأزمة الصحية العالمية المتمثلة بتفشي فايروس كورونا وانعكاسات تلك الأزمة على الأسواق الاقتصادية العالمية التي أصيبت بالشلل نتيجة إجراءات الحظر الشامل وتوقف سلاسل القيمة العالمية والتي أدت الى انخفاض اسعار النفط، حيث سجلت الإيرادات الحكومية للفصل الأول/2021 انخفاضاً بلغت نسبته (-4.7%) عن ذات الفصل من عام 2020. وسجلت الموازنة العامة للدولة للفصل الأول/2021 عجزاً قدره (131.7) مليار دينار بمقارنة مع فائض قدره (790.5) مليار دينار للفصل الأول/2020، مع الإشارة الى ان الفائض والعجز لا يعكسان الواقع الفعلي للموازنة بسبب عدم تضمين التزامات الحكومة.

## - الدين العام الداخلي

سجل رصيد الدين العام الداخلي نهاية الفصل الأول/2021 ارتفاعاً ملحوظاً بلغت نسبته (66.6%) عن الفصل المماثل من عام 2020 ليسجل مبلغاً قدره (63.5) ترليون دينار مقابل (38.1) ترليون دينار لذات الفصل من عام 2020، ويعزى هذا الارتفاع الى ارتفاع رصيد حوالات المصارف التجارية المخصصة لدى البنك المركزي وارتفاع القروض من المؤسسات المالية لتبلغ (40452.4) و (14668.5) مليار دينار مقابل (14125.4) و (8651.5) مليار على التوالي للفصل الأول/2020 مسجلة نسب نمو بلغت (186.4%) وذلك (69.5%) على التوالي مقارنة بالفصل الأول/2020 وذلك نتيجة لإقرار قانون الاقتراض المحلي والخارجي لتمويل العجز المالي لعام 2020 من خلال اصدار حوالات الخزينة والسندات والقروض المحلية، فيما انخفضت حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية والسندات ودين وزارة المالية بنسب (-53%)، (-28%)، (-11.4%) على التوالي مقارنة بالفصل الأول/2020.

شكل (25) : الدين العام الداخلي والمساهمة المطلقة لمكوناته



## خامساً: القطاع الخارجي

تعد التجارة الخارجية أحد أهم المكونات الرئيسية للعلاقات الاقتصادية الدولية فهي تربط العالم في منظومة اقتصادية دولية موحدة، إذ عدت عمليات تدويل وعولمة الإنتاج ورأس المال من أهم العمليات التي تؤثر في الاقتصاد العالمي بحيث أصبح الترابط والتكامل التجاري من أهم سمات التطور العالمي في الوقت الراهن، أما عن الاقتصاد المحلي فتعد التجارة الخارجية من أهم ركائزه وأدواته التي تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة، واستغلال الفرص الاستثمارية المتاحة والاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وبالتالي تحقيق معدلات نمو مستدامة.

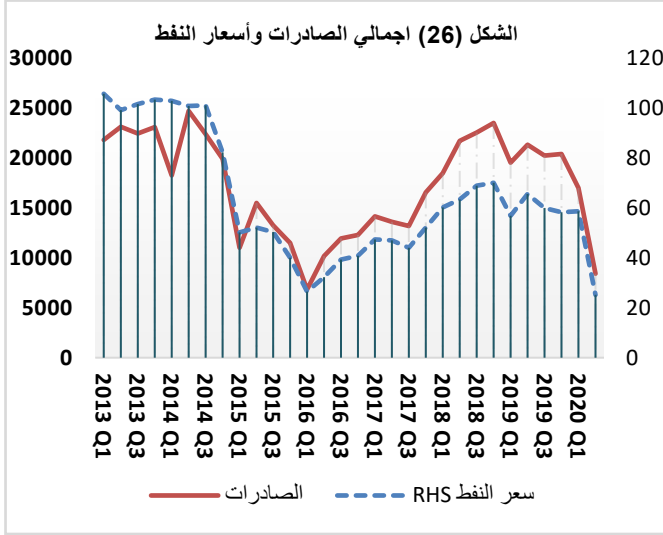
### هيكل الصادرات The Exports Structure

استحوذ قطاع النفط وعلى مدى عقد كامل على صادرات العراق تقريباً، وعلى (90%) من الإيرادات الحكومية، وقد واجهت أسعار النفط الخام لعام 2020 تقلبات سعرية بسبب ضغوط الإصابات بالموجة الثانية من جائحة كورونا ما أعطى توقعات سلبية بشأن تعافي الطلب العالمي على النفط الخام، وقد سجلت صادرات العراق للفصل الأول/2021 انخفاضاً بلغت نسبته (-16.2%) لتصل إلى (14,258) مليون دولار مقابل (17,018) مليون دولار للفصل المماثل من العام السابق على الرغم من قيام "أوبك+" بضخ زيادات إنتاجية جديدة في بداية العام الجديد تمثلت بـ500 ألف برميل يوميا وفتح الباب أمام تعديلات شهرية في مستوى الإمدادات بالتشاور بين جميع دول تحالف "أوبك+"، حيث ما تزال عودة التوازن إلى سوق النفط بسبب تدابير احتواء انتشار Covid-19 مع تحوراته الأكثر عدوى تؤثر على تعافي الطلب العالمي على النفط.

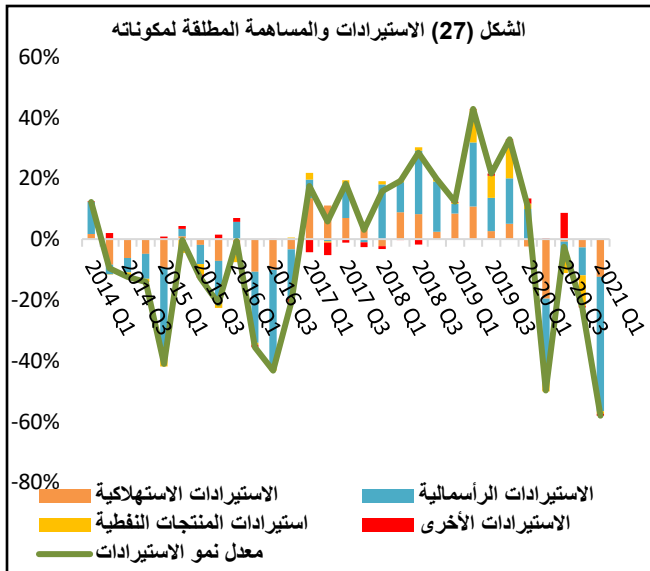
ويلاحظ من الشكل (26) ان أسعار النفط تسير جنباً إلى جنب مع الصادرات الكلية للعراق مما يجعل هذه الصادرات عرضة للتقلب في أسعار النفط التي يتم تحديدها عالمياً ، اذ انه على الرغم من ارتفاع معدل سعر البرميل للفصل الأول/2021 بنسبة (29%) عن ذات الفصل/2020 الا ان المعدل اليومي للتصدير ولذات الفترة قد انخفض بنسبة (-13.2%) نتيجة إجراءات التخفيض سابقة الذكر.

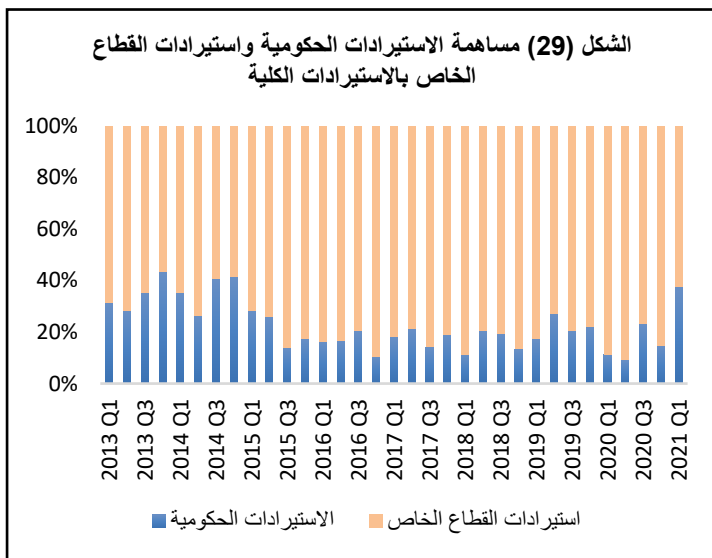
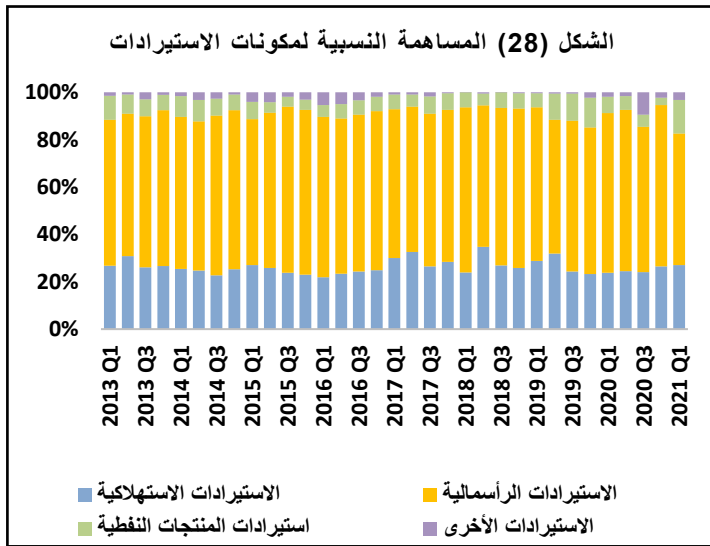
### هيكل الاستيرادات The Imports Structure

أدى انخفاض أسعار النفط العالمية الى انخفاض واردات العراق النفطية، وبالتالي توسع عجز الموازنة العامة للدولة، ولتغطية انخفاض الإيرادات، قام البنك المركزي في نهاية



كانون الثاني/2020 بتخفيض قيمة الدينار تجاه الدولار لتغطية عجز الموازنة، الأمر الذي جعل أسعار السلع المستوردة تبدو أعلى بالنسبة للمستهلك المحلي مما أدى الى انخفاض استيرادات العراق للفصل الأول/2021 وبنسبة (-58.1%) عن ذات الفصل/2020 لتصل إلى (4937.3) مليون دولار مقابل (11780.5) مليون دولار في الفصل المماثل من العام السابق، ويعزى هذا الى انخفاض كلاً من الاستيرادات الرأسمالية والاستهلاكية وبنسبة (-65.5%) و(-52.2%) ولذات الفترة على التوالي ، كما سجلت استيرادات المنتجات النفطية انخفاضاً نسبته (-12.9%) عن ذات الفترة من عام 2020 نتيجة إجراءات تخفيض أوبك+، كما في الشكل (27).





أما بالنسبة لنسب المساهمة فقد شكلت الاستيرادات الرأسمالية والاستهلاكية ما نسبته (55.5%) و (27.1%) على التوالي من إجمالي الاستيرادات الكلية للفصل الأول/2021، فيما شكلت الاستيرادات النفطية والاستيرادات الأخرى (14.3%) و (3.1%) على التوالي من إجمالي استيرادات العراق الكلية، وكما في الشكل (28).

وبمتابعة الشكل (29) يتبين ان استيرادات القطاع الخاص البالغة (3076.8) مليون دولار قد شكلت في الفصل الأول/2021 النسبة الأكبر من استيرادات العراق الكلية البالغة (4937.3) وبنسبة مساهمة (62.3%) من إجمالي الاستيرادات مسجلةً تراجعاً بلغت نسبته (-70.6%) عن ذات الفصل من العام السابق الذي بلغت فيه استيرادات القطاع الخاص (10450.4) مليون دولار وبنسبة مساهمة (88.7%) بإجمالي الاستيرادات البالغة (11780.5) مليون دولار، وهذه النسبة المرتفعة من المساهمة تبرز أهمية دور نافذة بيع العملة في البنك المركزي العراقي لتمويل استيرادات القطاع الخاص من السلع والخدمات، فيما بلغت استيرادات القطاع الحكومي (1860.5) مليون دولار من مجموع الاستيرادات لذات الفصل من عام 2021 وبنسبة مساهمة (36.7%) ، لتسجل نمواً نسبته (39.9%) عن ذات الفترة من عام 2020، وذلك لتوفير الأدوية والمستلزمات الطبية اللازمة للحد من جائحة كوفيد-19.

#### - الانفتاح التجاري Trade Openness

يعد مؤشر الانفتاح التجاري الذي يقيس نسبة التجارة الى الناتج المحلي الاجمالي من المفاهيم الأكثر تعقيداً، فهو لا يغطي توجهات السياسة التجارية للبلدان وإنما يغطي أيضاً مجموعة من السياسات المحلية الأخرى مثل سياسات الاقتصاد الكلي أو السياسات المؤسسية والتي لها تأثير واضح على التجارة والتوجه الخارجي للدول، لذا فإن التباينات الحاصلة بين البلدان في الانفتاح التجاري مستمدة من التباين في الناتج المحلي الاجمالي أكثر من التباين في التجارة.

أما عن اقتصاد العراق فيعزى الارتفاع الحاصل في مؤشر حجم التجارة الخارجية (الصادرات+ الاستيرادات) /الناتج المحلي الإجمالي الى الزيادة الحاصلة في نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الإجمالي وذلك في ظل الارتفاعات المتواصلة وغير المسبوقة في أسعار النفط في الأسواق الدولية خلال السنوات القليلة الماضية.

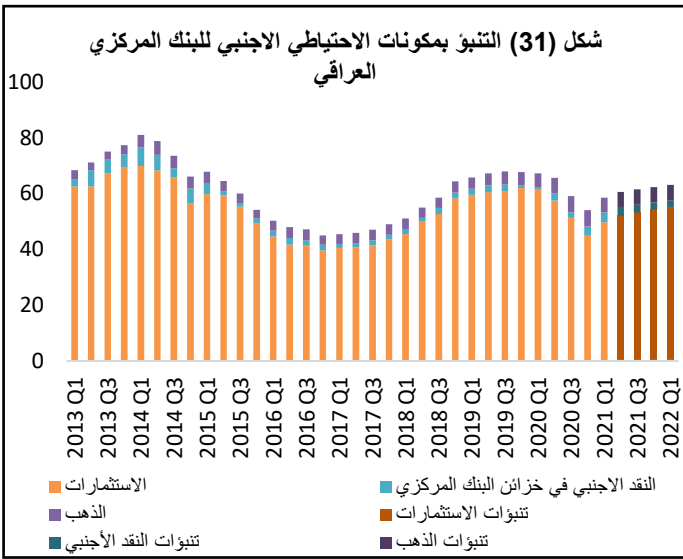
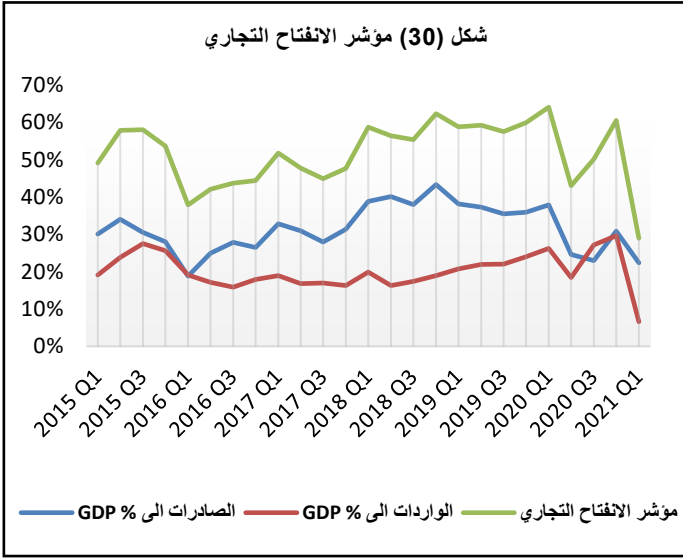
ويلاحظ من الشكل (30) بأن مؤشر الانفتاح التجاري (حجم التجارة) للفصل الأول/2021 قد انخفض الى (29%) عن ذات الفصل من عام 2020، ويعزى هذا الى انخفاض نسبة الصادرات والاستيرادات السلعية الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية وبنسبة (22.4%) و (6.6%) على التوالي، وهي أقل نسبة يسجلها العراق منذ عام 2004 بسبب الانخفاض المتسارع لهذا الفصل لكل من الصادرات والاستيرادات السلعية على الرغم من ارتفاع نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية لهذا الفصل بسبب قرار تخفيض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار ، والوقت الذي تحتاجه الأسواق لامتناس صدمة هذا القرار.

### - احتياطات النقد الأجنبي Foreign Reserve

سجل رصيد الاحتياطي الاجنبي للفصل الاول/2021 انخفاضاً بلغت نسبته (6.7%) عن ذات الفصل من العام السابق، حيث بلغ الاحتياطي الاجنبي (58.5) مليار دولار بعد ان سجل (67.2) مليار دولار للفصل الاول/2020 ، ويعزى هذا الى انخفاض الكميات المنتجة من النفط الخام بنسبة (-14.3%) بسبب إجراءات أوبك + ، فضلاً عن انخفاض المعدلات اليومية للتصدير بنسبة (-13.2%) عن ذات الفصل من العام السابق، الا ان رصيد الاحتياطي الأجنبي قد حقق تحسناً عن الفصل الرابع من عام 2020 نتيجة تحسن الكميات المنتجة والمعدل اليومي للتصدير بنسبة (0.2%) و (3.1%) على التوالي.

أما عن تطور مكونات الاحتياطي الاجنبي فقد سجلت الاستثمارات في البنوك الاجنبية والتي تشكل نسبة (85%) من اجمالي الاحتياطي انخفاضاً طفيفاً بلغت نسبته (-0.5%) عن الفصل الاول/2020، وسجل الذهب والذي يشكل نسبة (9%) من الاحتياطات الاجنبية انخفاضاً ملحوظاً بلغت نسبته (29%) عن ذات الفصل من العام السابق، كما سجل النقد الاجنبي في خزائن البنك المركزي والذي يشكل نسبة (6%) من الاحتياطي انخفاضاً كبيراً بلغت نسبته (365%) عن الفصل المماثل من العام السابق.

وتشير التنبؤات كما في الشكل (31) الى ان الاحتياطي الأجنبي للبنك المركزي العراقي سيرتفع في نهاية عام 2021 بنسبة (15.4%) مقارنة بالفصل الرابع من عام 2020 ليصل الى (62.3) مليار دولار، وسيستمر بالارتفاع ليصل الى (63.1) مليار دولار مع نهاية الفصل الأول من عام 2022 أي بنسبة ارتفاع (16.9%) مقارنة بعام 2020، وذلك بفعل التوقعات بانحسار تأثير الجائحة نتيجة انتشار اللقاحات وتحسن أسعار النفط العالمية.



## التنبؤ بالمؤشرات الاقتصادية

2022Q1	2021Q4	2021Q3	2021Q2	2021Q1	2020Q4	2020Q3	2020Q2	2020Q1	2019Q4	2019Q3	2019Q2	2019Q1	الفصول
<b>الناتج (مليار دينار)</b>													<b>المؤشرات</b>
50,836	53,962	54,313	53,856	46,925	46,474	45,600	47,050	48,988	57,382	58,293	55,525	51,875	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
63,027	67,544	68,560	67,711	63,701	51,800	53,224	40,605	53,145	71,588	72,043	70,916	63,338	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي
<b>النمو الاقتصادي %</b>													
8.3%	16.1%	19.1%	14.5%	-4.2%	-19.0%	-21.8%	-15.3%	-5.6%	6.8%	5.8%	6.5%	4.7%	معدل نمو الناتج الحقيقي %
-1.1%	30.4%	28.8%	66.8%	19.9%	-27.6%	-26.1%	-42.7%	-16.1%	5.7%	-2.7%	4.9%	6.4%	معدل نمو الناتج الاسمي %
<b>مؤشرات الأسعار %</b>													
1.3%	3.2%	6.1%	6.1%	4.3%	3.2%	0.5%	0.1%	0.6%	0.1%	-0.9%	-1.0%	1.4%	التضخم العام %
1.0%	2.4%	6.3%	5.7%	5.4%	4.2%	0.4%	0.8%	1.0%	0.8%	-0.3%	-0.8%	0.5%	التضخم الأساس %
-8.7%	12.3%	8.2%	45.7%	25.1%	-10.7%	-5.6%	-32.4%	-11.1%	-1.0%	-8.0%	-1.6%	1.7%	المخفض الضمني %
<b>المجملات النقدية (مليار دينار)</b>													
92,688	88,464	84,090	79,173	74,576	66,031	61,731	60,397	53,819	51,835	49,413	47,781	45,537	العملة المصدرة للتداول
5,619	5,735	5,891	5,555	5,352	6,044	7,283	7,051	4,379	4,196	5,134	4,814	4,555	. العملة لدى المصارف التجارية
87,069	82,729	78,199	73,619	69,224	59,987	54,448	53,346	49,440	47,639	44,279	42,967	40,982	. العملة خارج البنوك
122,175	116,321	109,978	103,991	99,436	88,861	80,702	81,744	78,294	78,253	74,233	73,475	68,506	القاعدة النقدية
130,289	126,297	121,446	115,877	111,628	103,354	96,490	94,476	91,841	86,771	84,860	81,178	77,758	عرض النقد الضيق
149,743	144,761	139,509	133,818	128,708	119,906	112,494	110,254	108,215	103,441	101,803	98,466	95,622	عرض النقد الواسع
<b>الاحتياطيات الأجنبية (مليار دينار)</b>													
91,472	90,401	89,197	87,781	84,779	78,293	69,814	77,515	79,698	79,918	80,158	79,444	77,692	الاحتياطيات الأجنبية
79,827	78,608	77,119	75,378	72,060	64,919	60,535	67,918	72,709	73,184	71,683	71,382	70,352	. الاستثمارات
8,015	7,974	7,953	7,914	7,590	8,487	6,903	6,469	5,886	5,572	5,434	5,155	4,739	. الذهب
3,630	3,818	4,125	4,489	5,129	4,887	2,376	3,128	1,103	1,162	3,041	2,907	2,601	. الموجود النقدي في خزائن البنك المركزي
<b>ودائع المصارف التجارية لدى البنك المركزي (مليار دينار)</b>													
10,243	10,066	10,251	9,948	10,102	9,193	8,896	9,318	9,499	9,580	9,238	9,178	10,099	الاحتياطيات القانونية
24,162	24,522	23,971	22,526	19,633	18,029	14,704	16,609	19,111	20,975	19,258	20,610	18,011	الاحتياطيات الفائضة
<b>المالية العامة (مليار دينار)</b>													
17,465	73,843	53,148	36,731	17,312	63,200	38,441	28,083	18,168	107,567	73,236	46,070	20,458	الإيرادات
18,322	65,983	43,944	27,165	17,444	76,083	51,734	31,354	17,378	111,724	66,449	38,825	18,430	النفقات
-857	7,860	9,204	9,566	-132	-12,883	-13,293	-3,272	791	-4,157	6,787	7,245	2,029	الفائض / العجز